هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد

والفكر الاقتصادي بين نهج البلاغة والفكر المعاصر

المدرس الدكتور
هاشم حسين ناصر المحنك
جامعة الكوفة ـ مركز دراسات الكوفة

هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد والفكر الاقتصادي بين نهج البلاغة والفكر المعاصر

المدرس الدكتور
هاشم حسين ناصر المحنك
جامعة الكوفة ـ مركز دراسات الكوفة

المقدمة:

الاقتصاد Economics عامل من العوامل المهمة والرئيسية، وركن من أركان قيام وبناء دول ومجتمعات وحضارات، ونراه امتد بفاعليته ليأخذ طريقه حتى في المجالات المعلوماتية، كما هو عليه الاقتصاد المعلوماتي والمعلومات الاقتصادية واستثماراتها، ليكون منه الاقتصاد المعرفي والعلمي كبيئة حاضنة للتنمية والتطوير الحياتي، بل حتى امتدّ الاقتصاد ليشمل في عالمنا المعاصر الاتصالات والفضاء الخارجي وغزو الفضاء..

وبهذا تبدأ الأنظمة بكل أشكالها ونماذجها الرأسمالية Capitalism والاشتراكية Socialism والمختلطة، لتضع بمنظورها الوضعي وما تراه يخدم مصالحها من خلال وضع منهج لمسيرة التنمية والتطوير، وتضع أسلوب مناهجها للسيطرة على وسائل الإنتاج، بشكل مباشر وغير مباشر، والسيطرة على الإنسان والأرض والفضاء، وما يتعلق بسبل التوزيع..

ومن جهة أخرى، وبشكل عام ومختصر، يبدأ منهج النظام الاقتصادي الإسلامي من حقيقة ثابتة أن (الملك لله)، ومنه التفويض الإلهي على وفق الجعل التكويني والجعل التشريعي لتنظيم الحياة، ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ من الآية /٧ سورة البقرة..

ومنه ما يتعلق بالاقتصاد بشكل عام، ليمتد بالتفويض أو الملكية للفرد

والجماعة والمجتمع والدولة والعالم، ومنه يبدأ الرزق ويبدأ تحمل المسؤولية، والحقوق والواجبات..

ووضع الإسلام بذلك؛ النظام الاقتصادي الذي يبدأ من الفرد والبيئة وما يحيط به، وامتداده التكاملي مع الجماعات والمجتمعات وكيانات الدولة الكائن فيها، وحث على أن يكون الاقتصاد لحماية كل شيء، وفي مقدمتها ما يتعلق بندرة الموارد، وما يحمي التوافق بين الجعل التكويني للمخلوق والجعل التشريعي الذي يحمي الحقوق وما يترتب من الواجبات..

وفرق الإسلام بين الاقتصاد والتقتير والبخل والشح، وما إلى ذلك من المصطلحات، ليشجع على الاقتصاد والتدبير، والابتعاد عن مخاطر تلك الاتجاهات الأخرى، على الاقتصاد والحركة الاقتصادية والدورة المتكاملة للاقتصاد، وما يهدد الاتجاهات النفسية والاجتماعية، بل ربما يهدد السياسة وبناء الدولة، إذا ما شغل المناصب والإدارات الحاسة في الدولة، مَنْ يحمل تلك السمات في البخل والشح والتقتير..

وجعل في تشريعه نظام وآلية التوازن والاتزان، ومنه ما يتعلق بالضرائب (الحقوق الشرعية) وجبايتها وتوزيعها بشكلها الدقيق والمستدام بمنظور انسيابية الطبقات الاجتماعية، واستدامة ما يبني بعضه البعض وما يتكامل معه كلٌّ في موضعه..

وانطلاقاً من مصادر الإسلام المتمثلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كان المنبع الصافي لأمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وبالخصوص ما ورد من أثره ذلك في نصوص نهج البلاغة..

وجانب من الجوانب المهمة في معالجاته عليه السلام كان الاقتصاد والحلقات المتكاملة والرئيسية الداخلة في عمليات الهندسة وإعادة هندسة الاقتصاد

والفكر الاقتصادي، ومما يشمل على ما يتعلق؛ بالموارد البشرية، الموارد الطبيعية، البيئة وما يجري من تغيرات طبيعية وصناعية منها ما يجري من مؤثرات بشرية، التوزيع، دخل الفرد والدخل الوطني والقومي، الحاجات والإشباع، محلية وإقليمية وعالمية التغير والتغيير ومتطلباته.. وغيرها وكل ما يتعلق به، وهو ما تحاول في مختلف الأنظمة الوضعية، أن تضع لها الدراسات والتحليلات والعلاجات وما يتطلب من وقاية مناسبة للمشاكل والأزمات العامة والخاصة، ومنها المشاكل والأزمات الاقتصادية..

ويأخذ البحث أهدافه وأهميته من مكونات الدراسة وما تقوم عليه من التحديات الكائنة عند تطبيقاته وما يجري من تغييرات، فضلاً عن ما تظهره الدراسة من مواكبة الفكر الإسلامي ومنه نهج البلاغة، وعلاجاته المتوافق مع كل ما يجري على المديات الزمنية والمكانية والموقفية..

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ موضوع الهندسة وإعادة الهندسة من الموضوعات المعاصرة المستمدة أصلها من دراسات في العلوم الإدارية التي ربما لي السبق في وضع أساسها غير المسبوقة في مجالات متنوعة من العلوم، مع الأخذ بنظر الاعتبار لعموميات وخصوصيات كل علم، وذلك للإفادة من معالجاتها..

وقد توصل البحث لاستنتاجات وتوصيات من شأنها أن تكون داعمة للاقتصاد على الرغم ما أفرزته العولمة من تحديات ومخاطر سلبياتها على الفكر الإنساني ومسيرته التطبيقية والحياتية..

ومن العلي القدير أستمد العون، للكشف واقتباس ومضات، مما يتضمن ويكمن في أثر الأئمة الأطهار عليهم السلام، وبحسب متطلبات محدودية البحث، آملاً أن تكون مكملة لسلسلة بحوث سبق إنجازها وما يتواصل إنجازها..

مدخل ومفاهيم..[١]

الاقتصاد أحد العوامل التي تقوم عليه حضارات وتندرس حضارات، لكونه الشريان النابض والموصِّل بمكوناته التنموية للحياة وأنشطته..

وبتوجهات ونظم الاقتصاد وخططه، تقوم الأعمال، وتدعمها المناهج الإدارية والتنظيمية والموارد ورؤوس الأموال المعرفية..

وبهذه الدراسة المقتضبة، لابدّ من وضع مفاهيم كمدخل للبحث، ونبدأ من الاقتصاد Economics؛ حيث إنه يستمد مفهومه من المصطلح اليوناني Household Administration، الذي يعني إدارة أو تدبير المنزل، لكونه النشاط القائم على إدارة مصادر الثروة بوساطة الآخرين؛ كأفراد أو جماعات أو مجتمع أو دولة، والمقتصد هو مَنْ يُحسِن استغلال أو استثمار مصادر االثروة واستعمالاتها، بما يحقق أكبر فائدة، وبذات الوقت؛ الحيلولة دون ظهور أو تفاقم المشاكل الاقتصادية..[٢].

وفي عالمنا المعاصر، توسّع آفاق الاقتصاد ليشمل المجال أو الفضاء المعلوماتي، ويمكن تسميته بالاقتصاد المعلوماتي، وشمل رأس المال المعرفي..

من جهة أخرى؛ يظهر ما يمكن تسميته بالمعلومات الاقتصادية، وما الاقتصاد المعرفي والعلمي إلاّ النتاج المثمر للمعلومات..

وباتجاه مفهوم محاسبي - اقتصادي هو رأس المال المعرفي والعلمي، وبمنظور العمق الإستراتيجي للاقصاد والإدارة، واستمرارية المشاريع المتنوعة به..

ومن جهة أخرى، فالنظر لِما يُعالجه الاقتصاد الجزئي - Micro Economics بخصوص الأفراد والمشاريع، وما يتعلق بقوى العرض والطلب، والأسعار، وموقف المستهلك أو الزبون، واختيار سلعة دون أخرى من جهة، وما يُقابله من موقف المنتج وما يتجه بمؤشراته لمستوى دوافع

الانتاج، وما يتطلبه من توازن التحليل الاقتصادي الجزئي..

ومما يُعالجه الاقتصاد الكلي Mocro - Economics هو ما يتعلق تحليله الاقتصادي للاجراءات المالية والنقدية والاستقرار والنشاط ومعدل النمو الاقتصادي، ومشاكل الاقتصاد القومي أو الوطني الأُخر؛ كالمستوى العام للأسعار والإنتاج والاستخدام الكلي، وتوازن التحليل الاقتصادي الكلي..

وتُعد أهمية معالجة المشاكل المختلفة التي تواجهها الحضارات، ومنها المشكلة الاقتصادية Economics Problem بأسبابها وعناصرها، وبما تتضمنه المشكلة المحورية ألا وهي الندرة النسبية Relative Scarcity للموارد، ومنه ما ينتج عن فاعلية الوسائل الكفيلة لإشباع الحاجات..

ويتم إدارة الاقتصاد من خلالها تنفيذ ما يتطلبه توظيف الموارد الاقتصادية النادرة بالشكل الأمثل على وفق الخطط المرسومة لتحقيق الأهداف، وما يدخل ضمنه علم النفس الاقتصادي، ومنه ما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات والمعلومات لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والواسعة، وسبل توزيع الناتج على ذوي العلاقة بالإنتاج..[٣].

أما الاقتصاد الإداري فيستخدم التحليل الاقتصادي، لصنع واتخاذ القرارات العملية مع ما يتطلب من الاهتمام بتوظيف الموارد النادرة للمشروع، بشكل أمثل، ومنه تشكيل سياسات المشروع، لِما له من علاقات بالتمويل وإستراتيجيات التسويق..

وتدخل البيئة الاقتصادية ضمن البيئة العامة أو الكلية، وتتمثل في الوسط الفاعل أو الناشط فيه المشروع، والمحدد بالنظام الاقتصادي، وما يتضمنه من الأحوال الاقتصادية العامة، وما يمرُّ به من الظروف، المحدد فيه معدلات التضخم والبطالة وفرص الاستثمار وخصائصه في المجتمع، ومستوى الفائدة

وتغييراتها، وما يؤثر فيها بشكل مباشر وغير مباشر، عوامل عديدة منها ما تكون تكنولوجية وقانونية واجتماعية وطبيعية..

ولذا تؤثر البيئة الاقتصادية على المستويات الإستراتيجية للمشروع وإستراتيجية الأعمال وإستراتيجية الوظائف، وما يترتب عليه من التكيّف الإستراتيجي Strategic Adaptation، وذلك لكون المشروع نظام مفتوح، يتأثر بالبيئة المحيطة، ولذا لابدّ أن يتعامل المشروع مع البيئة ومن خلالها لتحقيق الأهداف المرسومة..

وفي خضم مكونات الاقتصاد، تأخذ المعرفة والتراكم المعرفي وإدارة المعرفة واقتصاد المعرفة، الدور العميق والواسع واللا نهائي، محورها الإنسان الموهوب والمبدع والمتميز لدعم استمرارية التنمية والتطوير والرفاهية الاقتصادية - الاجتماعية، المنتجة للثقافة - الحضارة بكل اتجاهاتها الإنسانية - الأخلاقية الغير تقليدية، واتجاهاتها الذكية لتوليد المعارف المتميزة، منطلقة من سلامة الفكر والتعليم، وسوي النفس وقويم السلوك، بأدوات متطورة وآلية وأداء عالٍ ومتميز..[٤].

وهنا مما يظهر لحماية واستدامة وتماسك بناء الدولة والمجتمع، هو موجبات إعادة الهندسة Reengineering، مادام هناك للحياة والمشاريع دينامية وتحديث وتغييرات وتبدلات، وذلك من أجل مواكبة التطورات على المستوى المحلي والعالمي، والعمل على معالجاتها إستراتيجياً، لتحقيق الكفاءة والتحسين المستمر، ورفع مستوى الجودة والابتكارات والإبداعات، والتوفيق بين البيئة الداخلية والخارجية، ومنه ما يحقق الوصول إلى الميِّزة التنافسية الإبداعية المتميزة..

وفضلاً عن ذلك، فمن أهداف إعادة الهندسة هو إعادة النظر الجذري في تحسين القدرة على التكاملية والانسيابية والمرونة والفاعلية في مختلف الأمور المادية وغير المادية والنفسية والبشرية، وما يتعلق بالجوانب الاستهلاكية

والادخارية والاستثمارية، وما يتطلبه من إعادة جذرية للتفكير والتصميم، والاتجاهات التطبيقية والعمليات المنتجة ومعايير الأداء العالي والتقويمي..

وما يجري من التطورات التكنولوجية، وتكنولوجيا المعلومات، ومستويات وتخصصات الموارد البشرية ونظم وأساليب المعلومات بكل أشكالها الخام والمصنعة الجزئية والمصنّعة التامة، كما يحصل في معلومات تداول الأوراق المالية والسلع الاستهلاكية والاستثمارية فيما قبل ظهور ابتكار حديث وأثناءه وبعد، وما يعمل من تغييرات في مكونات الأنظمة الاقتصادية، وأهمية وخطورة هذا التحول على مستقبل الأساليب التنظيمية والأنشطة وما ينجر ذلك على الاقتصاد وميزة النشاط الاقتصادي ورفع مستوى القدرات والتحسين المستمر ومتطلبات الإنجاز الاقتصادي..

والأخذ بنظر الاعتبار؛ ما تنتجه التناغم بين العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والشبكة العنكبوتية، وما يتداخل معها من الوشائج والمؤثرات والمؤشرات على العوامل المتنوعة، ومنها العامل الاقتصادي والجدوى الاقتصادية، وما تحققه من الابتعاد عن التقليدية والروتين في سبل انسيابية الاقتصاد والفكر الاقتصادي، وما يترتب من مستجدات الدورة الاقتصادية ومكونات حلقاتها..

كما هو عليه ما يؤثر على اتجاهات الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وما يؤثر الاكتناز ورؤوس الأموال العاطلة أو غير المستثمرة، والاختناقات في الحلقات الاقتصادية والمراحل الإنتاجية المتنوعة..

وما يمتد إلى مؤثرات التمويل المحلي والتمويل الدولي والاستثمار الأجنبي، ومصادرها، وما ينعكس على المنتوج المحلي والمنتوج المستورد، ومنه على الحركة الاقتصادية..

وبشكل عام؛ يتطلب إعادة الهندسة؛ إعادة التفكير الأساسي بطاقاتها

المعلوماتية الجديدة، وإعادة التخطيط والصياغة والتصميم الجذري للعمليات المطلوبة، لهذف الوصول إلى التحسينات الفورية والمستمرة للجودة، وبمعايير الأداء العالي، بعد التحول لمرحلة التفكير المبني على متطلبات العمليات باتجاه تطبيقي مثمر..

ويتوجب لذلك، تأييد ودعم الجهات المعنية، وفي مقدمتها الإدارة العليا، بالتوافق مع القدرات والطاقات والمؤهلات والرغبات المتوافرة لدى الموارد البشرية أو القوى العاملة، وبالتزامن مع المحتوى المعلوماتي وتكنولوجيا المعلومات، ومنه ما يتعلق بنظم المعلومات، ذات العلاقة بطبيعة العمليات، وما يتطلبه من الرغبات في التغيير للنظم والأساليب المعمول بها في نظم العمليات، ومنه إعداد نظم جديدة وتطويرها لإعداد العمليات الفاعلة والمواكبة للتطورات العالمية..

أما ما يتعلق بإعادة هندسة العمليات الاقتصادية Economic Processing Reengineering فهو منهج يستخدم لمواكبة التطورات الاقتصادية ونموها، من جهة، وما يحدث من تطور دلالي للمصطلح الاقتصادي والابتكارات في هذا الجانب النظري - التطبيقي، بالتفكير - التصميم الحديث والمستحدث لتحسين السياسات والأداء التخطيطي - التنفيذي، وبتفكير جديد، لتفعيل وزيادة الإنتاج بنظرة جوهرية لوظيفة وإستراتيجية هادفة..[٥]

وربما تسهم الإعادة في تغيير مستوى التكاليف الإجمالية، مما يجعله وسيلة شاملة لمواكبة التغيير، ووضع تصميم جديد وأداء عالٍ لوسائل الإنتاج وعملياتها المتنوعة، بالتوازن مع مواكبة التطور التكنولوجي، لتحقيق الجودة الشاملة المستدامة، ومنه استثمار قدرات أنظمة ومعالجات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، واستثمار مستجدات رؤوس الأموال العلمية

والمعرفية، وما يحتاج من تكامل البناء النفسي والاقتصادي والاجتماعي..

وما تقدّم، وما توصلنا إليه في دراسات سابقة، وما سيكامله ضمن مباحث هذه الدراسة، يمكن وضع اللبنة الأساسية لموضوع مستجد على ساحة الثقافة الاقتصادية، وما يجمع فيه بين تراثنا الحضاري، وما نعاصره من الفكر..

المبحث الأول

الاقتصاد بين التعليم والثقافة والسلوك الاقتصادي

استكمالاً للمدخل والمفاهيم، لابدّ من بيان أهمية التعليم والعلوم والمعارف والثقافة الاقتصادية وتوجه السلوك الاقتصادي والمالي، وبحسب ما تقتضية محدودية البحث، وستكون المحاور كالآتي:

أولاً: التعليم والعلوم والمعارف وهندسة الفكر الاقتصادي.

ثانياً: الثقافة الاقتصادية والتجارية ودورها في هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد والفكر الاقتصادي

ثالثاً: السلوك الاقتصادي والمالي.

أولاً: التعليم والعلوم والمعارف وهندسة الفكر الاقتصادي.

ولعطاء واستدامة العلوم والمعارف، وقعها الداعم والمستمر والرفيع والمتميز بهندسة وبناء الفكر الاقتصادي، وذلك يتحقق صوره التطبيقية بالمبادرة بتشجيع الابتكارات والإبداعات والاختراعات، ويسبقه مما يتحقق من بناء النظم الإدارية والاقتصادية المعاصرة..

وقد أثبتت التطبيقات الميدانية المعاصرة، بأنّ رأس المال الفكري والعلمي، والاقتصاد المعرفي، هو محقق ومؤشر بقاء القوة الاقتصادية والمالية للدولة والمؤسسات والمشاريع المختلفة، كونها رؤوس الأموال الحقيقية والمستدامة..[٦]

وبقوة القكر ورأس المال الفكري بشكل عام، إدامة هندسة وإعادة هندسة الإدارة وإدارة التغيير المستدام، وهو جانب من مضمون ما يركز عليه قوله عليه السلام:

(العِلْمُ خَيْرٌ مِنَ المَالِ، العِلْمُ يَحْرُسُكَ وَأَنْتَ تَحْرُسُ المَالَ. وَالمَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ، وَالعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الإِنْفَاقِ، وَصَنِيعُ المَالِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ)[٧].

وعلى الرغم من العلاقة بين العلم والمال، لكن العلم هو الأعمق استراتيجياً من المال، ومما تحمله حراسة العلم، جعل المجتمعات والدول أكثر تحرراً واستقالية، وبيده زمام المبادرة والحماية من التحديات والتهديدات والمخاطر، وتستمر في ردم الفجوات وضعف البنية، واستثمار كل الفرص والطاقات، وتواصل الدعم لدوران العمل والاقتصاد ورؤوس الأموال ورأس المال البشري أو القوى العاملة وفرص العمل وخفض دوران العمل، وبالخصوص حينما تستوعب البيئة لتجعل المناخ الصحي لدعم واستثمار الإبداعات والابتكارات والاختراعات..

هنا يمكن التركيز على الدراسة والتحليل وإعادة البناء الكلي والجوهري، كما هو عليه ما يتعلق بالعمليات الإدارية والاقتصادية، مما يحتاج إلى تقنيات المعلومات، وكيفية وكمية وموافقة توظيفها للتغيير المبدع، واستعمالاتها واستخداماتها الدقيقة واستثماراتها في أساليب التنفيذ، وما يدخل ضمنها من المواهب والإبداعات..

وما يتوجب من التفكير الاستقرائي لاستثمار الفرص والتطوير والتغيير واستدامة البحث، قبل ظهور المشاكل، ومما يعني عدم ضياع الوقت والجهد والأموال في معالجتها، بل مما يتوجب الوقاية..

وليس مبني على اتجاهات التفكير الاستنتاجي المعتمدة على الانتظار في ظهور النتائج والعلاجات وضياع الفرص والمواهب والإبداعات والتطوير

والتغيير، وهذا لا يمنع الاستفادة من التفكير الاستنتاجي إذا ما تطلب ذلك عند ظهور المشاكل والأزمات، ليتم استثمار إيجابياته بالنظر لما سبق وتحليلها ودراستها ووضع الحلول لها وبما يتناسب مع التفكير الاستقرائي..

ويدخل ضمن التغيير الجذري في الأداء؛ ما يتعلق بالمعلومات المطلوبة وتوقيتها ودقتها وسهولة وسرعة الحصول عليها..

وما يتم تحسينه من قنوات الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين مختلف الوظائف والعاملين، وتشذيب وتهذيب العمليات، وما يتحقق من صنع واتخاذ القرارات وأدوات وأسلوب ومستوى الاستيعاب واحتياجات وآلية التنفيذ وسرعته..

وما يؤل إليه من تقليص الفجوات والإخفاقات في الوقت والمنتوج والجودة ونسبة التلف والهدر وما يؤدي للضياع، وما يتحقق من السيطرة على الحالات والظروف الفجائية والطارئة والمهددة للمشروع وسبل التعامل معها وعلاجها، وترشيد وتحسين استثمار الموارد المتاحة والتي سيتم إتاحتها ورفع مستوى الكفاءة، وما يسفر عنه من نتائج، واختيار وسائل الاتصالات وما يتلائم مع رغبات وميول المستهلك، والابتعاد عن الأساليب التقليدية للوصول إلى التفوق التنافسي..

وجانب استراتيجي يدعم ذلك، هو إبداع الفكر الاقتصادي الذي يمثل البنى الفوقية، بعد ترسيخ البنى التحتية من اكتساب الفكر الاقتصادي ومعاينته والخبرات وترسيخ القدرات والاستعدادات بالتعلم والتعليم..

وإبداع الفكر الاقتصادي، يمكن أن يكون النتاج الذي يتكامل به وتنبثق منه المواهب والابتكارات والاختراعات وكل ما هو جديد، فضلاً عن أهمية البناء الفكري الموسوعي الداعم لاستدامة الحياة والحضارة..

ويمكن بيان وتوضيح ما يمكن الوصول به إلى مرحلة هندسة وإعادة هندسة الإبداع الفكري الاقتصادي من خلال مخطط مختصر ومبسّط لمنظومة الفكر الاقتصادي وبلورة واستدامة التخصص الاقتصادي الأكاديمي وغير الأكاديمي مع تقنيات الثقافة الاقتصادية وكالآتي:

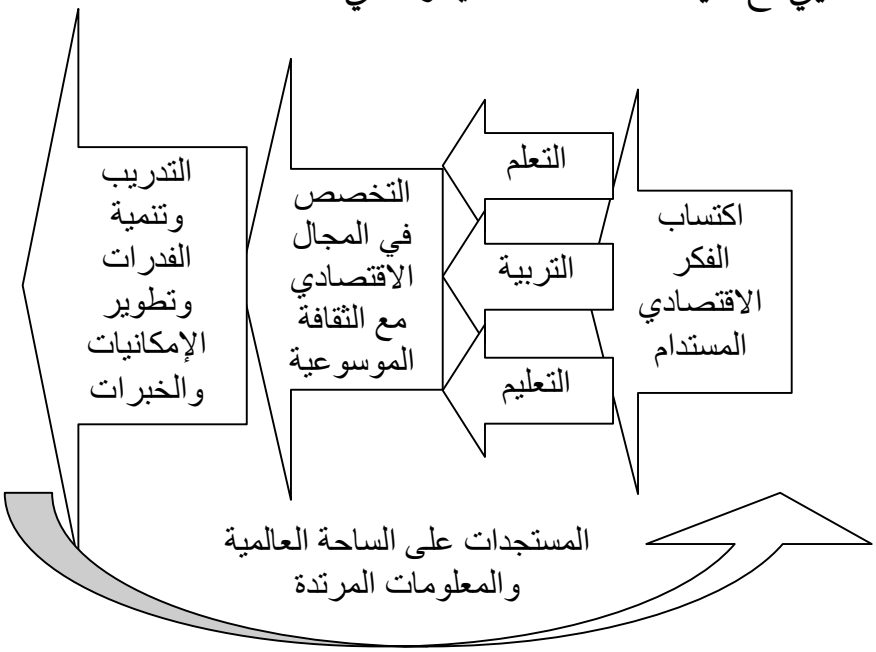

مخطط (١)
يبين منظومة مختصرة ومبسطة للفكر الاقتصادي وتقنيات الثقافة الاقتصادية

وتكمن التحديات والتهديدات والمخاطر، عندما تدخل التشريعات الوضعية، ضمن بناء الفكر، ومنه ما يحرك الفكر الاقتصادي، بالمؤثر الذاتي والمؤثر الموضوعي، وهو مما يمثله مدى السلامة الفكرية والصحة النفسية والصحة العقلية..

ومن أدلة ذلك، عندما يتزاحم ويظهر مفصلية الاقتصاد بفاعلية عامل مؤثر من عوامل الصراع في:

- الاجتماعي - الاقتصادي؛ الطبقية والطبقات، وما يظهر من مستوى قوة الصراع الطبقي، أو مستوى التوازن والتآلف الاجتماعي..
- السياسي - الاقتصادي؛ الطبقة والطبقات في المجالات السياسية والساحة السياسية، والمصالح السياسية والحزبية..
- المؤسساتية - الاقتصادية؛ يظهر مستوى معين من الصراعات بين مختلف المستويات التنظيمية، ومستويات الهياكل التنظيمية..
- الايديولوجية - الاقتصادية؛ وما يحدث من اتجاهات لها تأثيرها ومستوى العقلانية ضمن مفاصل الحياة..
- البيئية - الاقتصادية؛ بما فيها؛ البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وما يحد بينهما أو يجمعهما، وسلامة السلوك الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية..
- الثقافية - الاقتصادية؛ ومنه الثقافة التنظيمية - الاقتصادية، وما تتفاعل المستويات الثقافية ضمن المنظومة والدورة الاقتصادية، وهو موجه للسلوك الاقتصادي..
- الديموغرافية - الاقتصادية؛ كما هو عليه اتجاهات الجنس والعمر، في مختلف المجالات الادحارية والاستثمارية من جهة، والدخل والاستهلاك من جهة أخرى، وهو يختلف عن ذات المجالات المذكورة، بصفتهم كشخوص..
- القوانين - الاقتصاد؛ ومدى الحراك والدوران الاقتصادي، ومدى اتساع قطاع على آخر بمؤثر القوانين والتعليمات..
- الفلسفة - الاقتصاد؛ فهي تحدد الرؤية والرسالة، وتبلور الوسائل والأهداف والغايات..

- الأخلاقيات - الاقتصاد؛ ومستوى الأخلاقيات الداخلة ضمن المنظومة الاقتصادية، مما يجعل المنظومة الحياتية بقويم السبل، كما هو أخلاقيات العمل، المؤدي لمستوى الجودة في الأعمال..

- الحقوق - الاقتصاد؛ كما هو ما يُكتسب من الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي..

- الأمن والأمان - الاقتصاد؛ وكما يحصل في تحديد مستوى منظومة تجذب أو تطرد رؤوس الأموال واستثماراتها، وما يعقبها من الدوران والحركة الاقتصادية..

- التكليف - الاقتصاد؛ كما يتحدد من خلال التكليف الذي يُبنى على أساس المستوى التكويني والقدرات والخبرات، والفرص المتاحة..

- الغريزة - الاقتصاد؛ ومنه ما يدخل ضمن منظومة علم النفس الاقتصادي.

وهكذا يدخل العامل الاقتصادي ضمن مفاصل الحياة، كما هو عليه دخول العوامل الأخرى ضمن مفاصل الحياة وأنشطتها، وكل في نسبه وموازينه وجعله التكويني والتشريعي..

فإذا لم يتوازن (الجعل التكويني)؛ كالمادي وغير المادي والبشري والنفسي وكل مخلوق، مع (الجعل التشريعي)؛ المحدد للمحيط والمخطط وغير المخطط له ومتطلبات الأداء واستمراريته وعواقبه، وكلٌّ في موقعه وموقف الأداء والتوقيت الحتمي..

وهنا يتمثل جانب مما يخص الهندسة وإعادة الهندسة، ومنه ما يتعلق بالاقتصاد الجزئي والكلي، وبين:[٨]

- ما يُعالجه الاقتصاد الجزئي Micro - Economics ومنه ما يخص

الأفراد والمشاريع، وما يتعلق بقوى العرض والطلب، والأسعار، وموقف المستهلك أو الزبون، واختيار سلعة دون أخرى من جهة، وما يُقابله من موقف المنتج وما يتجه بمؤشراته لمستوى دوافع الانتاج، وما يتطلبه من توازن التحليل الاقتصادي الجزئي..

- وما يُعالجة الاقتصاد الكلي Mocro - Economics ومنه ما يخص في تحليله الاقتصادي للاجراءات المالية والنقدية والاستقرار والنشاط ومعدل النمو الاقتصادي، ومشاكل الاقتصاد القومي أو الوطني الأُخر؛ كالمستوى العام للأسعار والإنتاج والاستخدام الكلي، وتوازن التحليل الاقتصادي الكلي..

وهكذا فإنّ تكامل الفكر الاقتصادي، لا يتبلور إلاّ بمعرفة تكويناته وعلاجاته، ولا يكون إلاّ من خلال التعليم وتنمية العلوم والمعارف للوصول إلى استيعاب، يحقق التطبيقات الناجحة التوجهات القويمة..

ثانياً: الثقافة الاقتصادية والتجارية.

ودورها في هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد والفكر الاقتصادي

وللثقافة الاقتصادية والتجارية؛ الدور الكبير والفاعل في بناء الاستعدادات في استيعاب التنمية والتطوير، والتغيرات المحدودة والتغييرات الواسعة، ولاسيما ما يتعلق بهندسة وإعادة الهندسة في المجالات الاقتصادية والتجارية، وما يتعلق بأمور الفكر الاقتصادي وتنميته وتطويره، وما يتجه بالجوانب الوقائية والجوانب العلاجية..

ولذا اهتم بذلك كل الاطراف والاتجاهات الفكرية القديمة والحديثة، العلمية وغير العلمية، التقليدية بنظرياتها وتطبيقتها، والحديثة والمعاصرة، بشكل مرحلي أو أبعد منه، بتكتيكاتها وقصر أمدها، واستراتيجياتها وطول

أمدها، لكن جميعها تظهر فشلها الآني أو المستقبلي، لكون اتجاهات استمراريتها، جاء بنظرة قاصرة وبحدود دنيوية وأنانية، تنظر بعين الطبقية وأفضلية طبقة على أخرى أو دون أخرى، وتشجع بشكل وبآخر الصراع الطبقي..

والإسلام الثقافة الجزئية والشاملة، وتعاليمه وتشريعاته وتخصصات في الاتجاهات الفقهية المعالجة والواقية ومنها الجوانب الاقتصادية، ومما جعل:

- تواصل دنيوي - أخروي؛ و(شَتَّانَ مَا بَيْنَ عَمَلَيْنِ: عَمَلٍ تَذْهَبُ لَذَّتُهُ وَتَبْقَى تَبِعَتُهُ، وَعَمَلٍ تَذْهَبُ مَؤُونَتُهُ وَيَبْقَى أَجْرُهُ)[٩].
- جعل لكل الطبقات أدوارها في الأنشطة والبناء بشكل مستدام، وبهذا لا حاجة للصراع..
- وحدة الروح الإنسانية العميقة، والنظرة للأديان وغيرها وحتى الأقليات، بحفاظ حقوقها في ظل الإسلام وتطبيقاته، وما يتوجب عليها من مسؤوليات وواجبات لتتكامل بإنسانيتها مع الروح الإنسانية للإسلام والمسلمين، لتتكامل العلاقات الإنسانية والبناء الحضاري..
- الاستغناء عن الاحتكار بالروح الطيبة السمحة، ومنه انسيابية الأنشطة الاقتصادية والتجارية، ومنه السيطرة على النفس وترويضها..
- جعل التكافل والتضامن سبيل للعطاء والرحمة والتوازن، وانسيابية واستدامة وتنمية وتطوير الدورة الاقتصادية ومختلف العوامل..
- توجيه المنافسة نحو الإبداع والابتكار لخدمة الناس والمكتسبات الدنيوية - الأخروية..
- لا يقف الجزاء لكل عمل العاقل عند عتبة الدنيا، بل يتعداه إلى الحساب الأخروي..

- لا تقادم للحقوق في التشريعات الإسلامية، إلاّ إذا تم رضى صاحب الحق والتنازل عن حقه برضاه وطوعيته وتعويضه، كما هي عليه الديّة..

وغير ذلك مما تتقوّم بها السلوكيات الاقتصادية ومعالجة النفس البشرية في أساليب وأهداف وغايات ووسائل إشباع الحاجات، أو سلامة الدوران الاقتصادي وحلقاته ومنظوماتها ونظمها وما يسبقها من سلامة خططها، وبدقة توقيتاتها..

ومما تبدأ به الثقافة الاقتصادية وهندستها من قول أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام: (مَا عَالَ مَنِ اقْتَصَدَ)[١٠].

واقتصد يشمل الكثير، ويبدأ من معنى الاستقامة، ومنه ما يتعلق بالاقتصاد والمال، فيكون المعنى؛ ما افتقر من لا يُسْرِفُ في الإنفاق ولا يُقَتِّرُ.[١١].

وبهذا فالاقتصاد يختلف عن البخل والتقتير والشح وما ماثلها من مفاهيم وسياقاتها التطبيقية أو الميدانية، ويشمل الاقتصاد كل شيء؛ المنظور وغير المنظور، والاقتصاد النشاط قائم على إدارة مصادر الثروة بوساطة الآخرين، والمقتصد الذي يُحسن استثمار الثروة واستعمالاتها بأكبر فائدة، والحيلولة دون ظهور أو تفاقم المشاكل الاقتصادية وما يتعلق بها..

ومن جهة أخرى، يحتاج كل نشاط حياتي، ومنه الأنشطة الفرعية ونظمها، التشريعات المنظِّمة لسلوكها بكل ما تحمله من اتجاهات روحية وإنسانية، وما تعالجه التخصصات الفقهية؛ وبهذا:

(مَنِ اتَجَرَ بِغَيْرِ فِقْهٍ فَقَدِ ارْتَطَمَ فِي الرِّبَا)[١٢].

فمن مخاطر وتهديدات سلامة انسيابية وهندسة دوران الحلقات الاقتصادية والتجارية، هو الربا بكل أشكاله وسلوكياته وما يدخل ضمنه،

كما هو عليه ربا النسيئة وربا التفضيل، وبهذا ممكن أن تتحول التجارة والتداول المالي والنقدي واتجاهات البيع والشراء إلى ربا..

وما يفعله الربا من تدني النفس البشرية وتدني أخلاقياتها، فينمو ويتطور من خلاله الاستغلال والجشع والظلم والحرام والاغتصاب لحقوق الناس، وصورة منه عندما يرى الشخص المدين، مطلوب منه دفع مضاعف المبلغ المقترض، وأخطره حينما يثقل عليه ولا يستطيع إيفاءه، وعندها لا يكون أمامه غير تدمير مكانته الاقتصادية - الاجتماعية وتشويه صورته بين كل الأوساط، ومنها الائتمان التجاري، وربما أوصله ذلك إلى القضاء والاقتصاص منه..

وهنا يأتي الفقه ليهدي المسلم من اتباع ما يسلم به ويسلم به الآخر في الدنيا، وما يلحقه في الآخرة من تبعات، وتظهر معادلة توضيحية مبسطة تتبيّن في:

مستوى الثقافة الفقهية في المعاملات ومنه فقه الاتجار = مستوى سلامة الاتجار والناس

ومما ورد في الذكر الحكيم:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ سورة البقرة /٢٧٥.

و﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ١٦٨ - ١٧٠.

وتتعدد صور الثقافة وهندستها من منبع الحماية والوقاية من النفس الأمارة بالسوء، المتضمنة التشريعات الإلهية الواسعة الآفاق للنهي عنها، ومنه ما يظهر في الخطاب القرآني المبارك:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ سورة النساء/٢٩.

ومنه يستمد عليه السلام خطابه التوعوي والثقافي في التحسس الإنساني للحاجة والإشباع، والبيع والشراء، والامتلاك والتصرُّف بالأموال؛ حيث يقول:

(كَيْفَ تُسِيغُ شَرَاباً وَطَعَاماً، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْكُلُ حَرَاماً، وَتَشْرَبُ حَرَاماً، وَتَبْتَاعُ الإِمَاءَ وَتَنْكِحُ النِّسَاءَ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ، الَّذِينَ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْهِمْ هذِهِ الأَمْوَالَ..)[١٣].

وباتجاه تحريم الحرام واجتنابه، واتباع كسب الحلال الطيب والخوض فيه وجني ثماره المباركة، وهو ما يدعم سلامة الدورة الاقتصادية Economic Cycle وهندستها وإعادة هندستها..

والداعم من نتائج الثقافة الفقهية ومنها توجيهاتها للأنشطة الاقتصادية، هو ما يؤشره عند تحديد المعروف واتباعه والأمر به لتقويم الأفعال والأنشطة، وتحديد المنكر بكل أشكاله واجتنابه والأمر باجتنابه، وتقويم الفكر والنفس والسلوك والأنشطة، ويقول عليه السلام:

(وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ تَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ، وَأَنْكِرِ الْمُنْكَرَ بِيَدِكَ وَلِسَانِكَ، وَبَايِنْ مَنْ فَعَلَهُ بِجُهْدِكَ، وَجَاهِدْ فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ، وَلا تَأْخُذْكَ فِي اللهِ لَوْمَةُ لائِمٍ)[١٤].

(وَإِنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، لَخُلُقَانِ مِنْ خُلُقِ اللهِ سُبْحَانَهُ؛ وَإِنَّهُمَا لا يُقَرِّبَانِ مِنْ أَجَلٍ، وَلا يَنْقُصَانِ مِنْ رِزْقٍ)[١٥].

وما أعظم خلق الله تعالى، حينما يتوجه في فكر الإنسان ونفسه وسلوكه وأنشطته، ودقة وبيان هندسة هذا الخلق المتوازن الذي يوازن كل شيء، ويوحد القلوب والأنفس..

والدعم الداعم لاتباع المعروف وكل سلوك قويم، هو ثقافة وتطبيق محاسبة النفس على كل ما يُراد عمله، وتنمية القدرات عليه؛ وكما قال أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام:

(فَحَاسِبْ نَفْسَكَ لِنَفْسِكَ، فَإِنَّ غَيْرَهَا مِنَ الأَنْفُسِ لَهَا حَسِيبٌ غَيْرُكَ)(١٦)

وتعاظم التقويم من منفذ حساب النفس الفردي، ومنه يُبنى حساب النفس الجمعي والمجتمعي وتقويم الحياة، ونتائجه في البناء الهندسي للنظم والناس..

وعندما تخالف الأنفس المريضة لقويم السبل والأعمال، تتعدد جهات وإجراءات حساباتها الدنيوية والأخروية، المنظورة وغير المنظورة، من التشريعات والقوانين..

أما اتجاه الدليل الآخر للاقتصاد والمال، فيظهر بشكله الواضح لوقاية ومعالجات المكونات التحتية وحتى البناءات الفوقية ونظمها وآلياتها، ومنها الحماية من تهديدات سلامة الدورة الاقتصادية والمالية، وآثارها على الدورة التجارية Business Cycle وسلامتها ومضاعفاتها، ومؤشراتها البارزة والإستراتيجية المحققة للتوازن والبناء الاقتصادي، هو ما يحققه الفرض في الأموال في التشريعات الإسلامية، ويظهر ويتضح جانب من فلسفته، مما يتضمنه قوله عليه السلام:

(إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الفُقَرَاءِ: فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلاَّ بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ، وَاللهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ)(١٧).

وعدم التوازن بين الأموال والأقوات، مؤشره المنع والجوع، وحينها تأتي المسائلة الدنيوية وامتدادها هو المسائلة الأخروية، ويعني الإخلال في النظم الاقتصادية الدنيوية والتفاوت الطبقي غير السوي المؤدي للصراع الاجتماعي..

ووجه آخر للثقافة التي تقوِّم الهندسة الاقتصادية المستدامة، الدخل والانفاق الاستهلاكي والادخاري والاستثماري، ولكلٍّ منها أبواب الرحمة الإلهية الدنيوية والأخروية، وهو مضمون من مضامين قوله عليه السلام:

(فَمَنْ آتَاهُ اللهُ مَالاً فَلْيَصِلْ بِهِ القَرَابَةَ، وَلْيُحْسِنْ مِنْهُ الضِّيَافَةَ، وَلْيَفُكَّ بِهِ الأَسِيرَ وَالعَانِيَ، وَلْيُعْطِ مِنْهُ الفَقِيرَ وَالغَارِمَ، وَلْيَصْبِرْ نَفْسَهُ عَلَى الحُقُوقِ وَالنَّوَائِبِ، ابْتِغَاءَ الثَّوَابِ؛ فَإِنَّ فَوْزاً بِهذِهِ الخِصَالِ شَرَفُ مَكَارِمِ الدُّنْيَا، وَدَرْكُ فَضَائِلِ الآخِرَةِ؛ إِنْ شَاءَ اللهُ)[١٨].

واحد من منافذ العلاقات الإنسانية، ما يمثله شكل من أشكال الصلة، فهناك الصلة بالكلمة الطيبة، والصلة بعمل الخير، والصلة المالية..

وحينما يصل الفرد قرابته في المال، يعني هنك حاجة تتطلب إشباع، وقدرة مالية تحقق الطلب على الحاجة للإشباع، بمعنى مكمل لايمكن تحقيق إشباع الحاجة إلاّ بدخل وقدرة مالية يكفي وتغطي سعر الحاجة..

ولتلبية الحاجة لِمَنْ يحتاج اشباعها، لابدّ من معونة، وعندما يصل القرابة، مَنْ أتاه الله مالاً، يعني تكافل اجتماعي، وتحسس إنساني، وعلاقات إنسانية أسرية - اجتماعية، والتواد والتراحم بين جزء من المجتمع، وسبيل لتلبية الحاجات بالمعونة (الدخل)، وسبيل للحركة والدوران الاقتصادي، والتوازن الاقتصادي والمالي، وإعادة هندسة تكاملية من شأنها أن تحقق توازن العرض والطلب، وامتدادها للحركة الإنتاجية من السلع والخدمات، ومنه الطلب

على المواد الأولية وربما التوسع بالمشاريع والطلب على الموارد البشرية من سوق العمل..

وهكذا يأخذ سبيله عند؛ (وَلْيُحْسِنْ مِنْهُ الضِّيَافَةَ، وَلْيَفُكَّ بِهِ الأَسِيرَ وَالعَانِيَ، وَلْيُعْطِ مِنْهُ الفَقِيرَ وَالغَارِمَ، وَلْيَصْبِرْ نَفْسَهُ عَلَى الحُقُوقِ وَالنَّوَائِبِ)، والهدف والغاية؛ (ابْتِغَاءَ الثَّوَابِ؛ فَإِنَّ فَوْزاً بِهَذِهِ الخِصَالِ شَرَفُ مَكَارِمِ الدُّنْيَا، وَدَرْكُ فَضَائِلِ الآخِرَةِ)، وما أعظم هذا على كل مناحي الحياة وتوازنها وهندستها وإعادة هندستها، بشكل تكافلي - تضامني، تحقق مراتب متنوعة، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد..

وأيضاً التوازن في كل مناحي وأنشطة الحياة، ومنه التوازن في السلوك الاقتصادي المبني على الثقافة ومنها الثقافة الاقتصادية، أمر لابدّ منه، كما عليه منهج الزهد وما يبني من هندسة الفكر، وهو ما يظهره جانب من النص المبارك:

(الزُّهْدُ كُلُّهُ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ مِنَ القُرآنِ: قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: "لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ، وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ". وَمَنْ لَمْ يَأْسَ عَلَى المَاضِي، وَلَمْ يَفْرَحْ بِالآتِي، فَقَدْ أَخَذَ الزُّهْدَ بِطَرَفَيْهِ)[١٩].

الزهد وفلسفته واستراتيجيته، هذا البناء الإسلامي؛ الفكري - النفسي والسلوكي، المتوازن بالعقلانية والمحبة والسلام، والماسك لجموح طرفي الضعف والقوة، وما يقابلها من تحديات وفرص، وما يحققه من الوقاية والعلاج..

ومن عظيم تطبيقات وآثار الزهد، العطاء المستدام بلا التفكير بما يقابله، أو اتقان أي عمل باستثمار الجهود الخيرة والنافعة والمثمرة والمستمرة العطاء، يعني هناك مواطن الحاجة وما يقابلها من التوازن العقلاني في الاشباع،

والإيثار في العطاء..

وبين الحزن والفرح، منطقة وموضع السيطرة على النفس الأمارة بالسوء وجموحها، والزهد يضع مركز القوة في الأعلى الكائن عند منطقة النقس المطمئنة ويتوسع ويركز على المضي بالعطاء للجميع..

لذا يكون؛ (العَجْزُ آفَةٌ، وَالصَّبْرُ شَجَاعَةٌ، وَالزُّهْدُ ثَرْوَةٌ، وَالوَرَعُ جُنَّةٌ، وَنِعْمَ القَرينُ الرِّضَى)[٢٠]، وبهذا فإن:

مستوى الزُّهْـدُ = حجم الثَـرْوَة المنظورة وغير المنظورة

وهو ما يمثل مستوى قوة النفع وحزم الأداء والتنفيذ، وما تكون عليه الشخصية وبناء الشخصية وعقلانيتها واتزانها وإقدامها، ومستوى العطاء، وعند الزهد تفتح مسارات الثقافة ومنها ما تنبثق تطبيقات الثقافة الاقتصادية وسلوكياته، وانسيابية دوران وتماسك الحلقات الاقتصادية، ومنطقة الأمان المتجدد العطاء..

ثالثاً: السلوك الاقتصادي والمالي.

والسلوك المالي وتأثيراته الحياتية، وتأثيراته على هندسة الحياة، ومنه هندسة الاتجاهات الاقتصادية وشكل من أشكاله؛ آلية السوق المتمثلة بالعرض والطلب، وتأثير مستوى الاتجاهات النفسية على مستوى وطبيعة التوجهات السلوكية الاقتصادية والمالية..

ويبدأ ذلك من سلامة التوجيهات والتعليمات، وفهمها، وسلامة مصادر الأموال وسلامة وأسلوب ونظم جباية الأموال وسلامة قنواتها بما فيه الجابي لتلك الأموال، لذا كانت تعليماته عليه السلام دقيقة وواضحة لكل الأطراف حيث يقول:

(انْطَلِقْ عَلى تَقْوَى اللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَلا تُرَوِّعَنَّ مُسْلِماً وَلا تَجْتَازَنّ

عَلَيْه كَارِهاً، وَلا تَأْخُذَنَّ منْهُ أَكْثَرَ منْ حَقِّ الله فِي مَاله، فَإِذَا قَدمْتَ عَلى الحَيِّ فَانْزِلْ بمَائهمْ منْ غَيْرِ أَنْ تُخَالطَ أَبْيَاتَهُمْ، ثُمَّ امْضِ إِلَيْهِمْ بالسَّكِينَة وَالوَقَارِ؛ حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ، وَلا تُخْدجْ بالتَّحِيَّة لَهُمْ، ثُمَّ تَقُولَ: عبَادَ الله، أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ الله وَخَلِيفَتُهُ، لآخُذَ منْكُمْ حَقَّ الله فِي أَمْوَالِكُمْ، فَهَلْ لله فِي أَمْوَالِكُمْ منْ حَقٍّ فَتُؤَدُّوهُ إِلى وَلِيِّه. فَإِنْ قَالَ قَائلٌ: لا، فَلا تُرَاجعْهُ، وَإِنْ أَنْعَمَ لَكَ مُنْعِمٌ فَانْطَلقْ مَعَهُ منْ غَيْرِ أَنْ تُخيفَهُ أَوْ تُوعدَهُ أَوْ تَعْسفَهُ أَوْ تُرْهقَهُ فَخُذْ مَا أَعْطَاكَ منْ ذَهَب أَوْ فضَّة، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَاشيَةٌ أَوْ إِبلٌ فَلا تَدْخُلْهَا إِلاَّ بإِذْنه، فَإِنَّ أَكْثَرَهَا لَهُ، فَإِذَا أَتَيْتَهَا فَلا تَدْخُلْ عَلَيْهَا دُخُولَ مُتَسَلِّط عَلَيْه وَلا عَنيف به. وَلا تُنَفِّرَنَّ بَهيمَةً وَلا تُفْزِعَنَّهَا، وَلا تَسُوءَنَّ صَاحبَهَا فيهَا، وَاصْدَعِ المَالَ صَدْعَيْنِ ثُمَّ خَيِّرْهُ، فَإِذَا اخْتَارَ فَلا تَعْرِضَنَّ لمَا اخْتَارَهُ. ثُمَّ اصْدَعِ البَاقِيَ صَدْعَيْنِ، ثُمَّ خَيِّرْهُ، فَإِذَا اخْتَارَ فَلا تَعْرِضَنَّ لمَا اخْتَارَهُ. فَلا تَزَالُ كَذلكَ حَتَّى يَبْقَى مَا فيه وَفَاءٌ لحَقِّ الله فِي مَاله؛ فَاقْبِضْ حَقَّ الله منْهُ)[٢١].

وجانب مختصر مما يتضمن النص المبارك، وما يسع البحث، هو سلوك:

- جانب من بيان الجانب السلوكي لحقوق الأموال - الناس؛ (وَلا تُرَوِّعَنَّ مُسْلماً وَلا تَجْتَازَنَّ عَلَيْه كَارِهاً)، (وَلا تَأْخُذَنَّ منْهُ أَكْثَرَ منْ حَقِّ الله فِي مَاله)..
- وما يتعلق بمناخ جباية الأموال؛ (امْضِ إِلَيْهِمْ بالسَّكِينَة وَالوَقَارِ؛ حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ، وَلا تُخْدجْ بالتَّحِيَّة لَهُمْ)..
- والجانب النفسي؛ (أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ الله وَخَلِيفَتُهُ، لآخُذَ منْكُمْ حَقَّ الله فِي أَمْوَالِكُمْ، فَهَلْ لله فِي أَمْوَالِكُمْ منْ حَقٍّ فَتُؤَدُّوهُ إِلى وَلِيِّه)، (وَإِنْ أَنْعَمَ لَكَ مُنْعِمٌ فَانْطَلقْ مَعَهُ منْ غَيْرِ أَنْ تُخيفَهُ أَوْ تُوعدَهُ أَوْ تَعْسفَهُ أَوْ تُرْهقَهُ)..

- جباية الأموال، ووصفها ومواصفاتها، (فَخُذْ ما أَعْطَاكَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَاشِيَةٌ أَوْ إِبِلٌ فَلا تَدْخُلْهَا إِلاَّ بِإِذْنِه، فَإِنَّ أَكْثَرَهَا لَهُ، فَإِذَا أَتَيْتَهَا فَلا تَدْخُلْ عَلَيْهَا دُخُولَ مُتَسَلِّطٍ عَلَيْهِ وَلا عَنِيفٍ بِه)..

- والبيئة المتعلقة بها ومصادر جباية الأموال، وما يتعلق حتى بحقوق الحيوان؛ (وَلا تُنَفِّرَنَّ بَهِيمَةً وَلا تُفْزِعَنَّهَا، وَلا تَسُوءَنَّ صَاحِبَهَا فِيهَا)..

وهذا مختصر لما تقدّم، يصيب ويدرك من تفاصيلها أهل التخصصات من الإدارية والاقتصادية والنفسية والسلوكية والقانونية، ولاسيما مَنْ يدعي بالتشريعات الوضعية في الحقوق الإنسانية وحقوق الإنسان..

ومتطلبات بناء السلوك الاقتصادي والمالي، هو ما يمتد لاستراتيجية فاحصة لأمور الحياة وعمارة الأرض، وهو جانب مما يظهر في مضامين اهتمامات الإمام علي عليه السلام حيث يوجه بالقول:

(وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ، لأَنَّ ذلكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً. فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً، أَو انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ؛ وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ، وَتَزْيِينِ وِلايَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ..)[٢٢].

والتوازن المدروس والمخطط له على مستوى منظور الإستراتيجيات المتواصلة والمستدامة بين العمارة وجباية الضرائب، يكمن في حماية مستقبل الإنسان والبيئة الداخلية والخارجية، وحماية الدولة وحماية تماسكها ومستقبلها المواكب للتطورات الحياتية، وما يمر على الناس من ظروف

استثنائية بثوابتها الإنسانية والأخلاقية، ومتغيراتها، وما تمليه الرفاهية الاقتصادية، وسلامة دوران الحركة الاقتصادية، ودوران الحركة التجارية، ومستقبل ودوران واستدامة الأنشطة الاقتصادية..

وعمارة الأرض؛ تشمل الأمور والأنشطة الواسعة، فمنها ما يتعلق بالقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية، وما يجري في مجالات الأمن، بما فيه الأمن الغذائي وأمن الدخل والتمويل..

وهذا التوجُّه يمثل حالة استباقية في البناء والتوجه الفكري المتحقق مع متطلبات المستقبل والاتجاه الاستراتيجي، وهو ما يحقق الطمأنينة النفسية لدى كل الجهات، بما فيه مصادر الدخل ومصادر التمويل ومصادر التوظيف البشري والمالي بالاتجاه القويم، والابتعاد عن المراوغة والتكتيك الذي ينحدر ببناء الدولة ومؤسساتها نحو الهاوية..

وهذا المنهج الإسلامي - الأخلاقي في حماية الإنسان وسلوكياته القويمة وأنشطته ودخله، يبين مدى شمولية فقه البناء، وما يتجه لرفعه مستوى الدور وكرامة الإنسان ومكانته وحماية حقوقه الشرعية والتشريعية التي يفصِّلها ويواكب تطوراتها، لوضع المسائل والحلول الفقهية والمسؤولية الشرعية..

ووجه أخر يتطلب الإشارة له، ألا وهو المخاطر على السلوك المالي والاقتصادي، ما يتعلق بهوس الثراء أو الإثراء Plutomania في علم النفس؛ الذي يمثل الولع المرضي بالمال والغنى، ويظهر من هذا السلوك وتحدياته، اتجاه سلوك غير اقتصادي، ويمكن أن ينضوي تحت علم النفس الاقتصادي ومعاينتها وعلاجاتها المرضية النفسية - السلوكية، وبتحليل السلوك الاقتصادي، ينضوي تحت السلوك المرضي، للمنحى الاكتنازي للأموال..[٢٣].

(أَمَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَأْمُلُونَ بَعِيداً، وَيَبْنُونَ مَشِيداً، وَيَجْمَعُونَ كَثِيراً ! كَيْفَ أَصْبَحَتْ بِيُوتُهُمْ قُبُوراً، وَمَا جَمَعُوا بُوراً؛ وَصَارَتْ أَمْوَالُهُمْ لِلْوَارِثِينَ..)[٢٤].

ولابدّ من أن نؤشر على وجه آخر للسلوك المالي، وما يحمله من سلبيات مقيته، تهدد استقامة السلوك الإنساني وهندسة السلوك الاقتصادي والفكر الاقتصادي، ألا وهو البخل الذي يضع أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام المجس على مواطن مخاطره:

(البُخْلُ جَامعٌ لِمَسَاوِئِ العُيُوبِ، وَهُوَ زِمَامٌ يُقَادُ بِهِ إلى كُلِّ سُوءٍ)[٢٥].

ويضيف عليه السلام:

(عَجِبْتُ لِلْبَخِيلِ يَسْتَعْجِلُ الفَقْرَ الَّذِي مِنْهُ هَرَبَ، وَيَفُوتُهُ الغِنَى الَّذِي إيَّاهُ طَلَبَ، فَيَعِيشُ فِي الدُّنْيَا عَيْشَ الفُقَرَاءِ، وَيُحَاسَبُ فِي الآخِرَةِ حِسَابَ الأَغْنِيَاءِ..)[٢٦].

وجاء في الذكر الحكيم ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ سورة النساء/٣٧، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة آل عمران/١٨٠.

و(إنَّ أَخْسَرَ النَّاسِ صَفْقَةً، وَأَخْيَبَهُمْ سَعْياً، رَجُلٌ أَخْلَقَ بَدَنَهُ فِي طَلَبِ مَالِه، وَلَمْ تُسَاعِدْهُ المَقَادِيرُ عَلى إرَادَتِه، فَخَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا بِحَسْرَتِه، وَقَدِمَ على الآخِرَةِ بِتَبِعَتِه)[٢٧].

وسلوك البخل، هو بخلاف سلوك الإسراف والتبذير، لكنهما قرائن في السلوك السلبي المتطرف رغم كونهما في اتجاهات معاكسة؛ ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ سورة الإسراء/٢٧.

ومن مواطن الوقاية والعلاج للسلوك المالي وتوجهات الإنسان المالي، هو مما يتضمنه قوله تعالى في أخذ السلوك الوسط:

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ سورة الإسراء/٢٩.

المبحث الثاني

التوجهات القيادية وهندسة البناء الاقتصادي

بعد ما تقدّم وعلى وفق ما يقتضيه محدودية البحث، تظهر محاور أخرى، لابدّ من تناولها من حيث القيادة والأنشطة الاقتصادية وما يدعمها، وستكون كالآتي:

أولاً: الدور القيادي في هندسة البناء الاقتصادي والإنساني

ثانياً: الأنشطة الاقتصادية الداعمة لاستدامة هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد.

ثالثاً: جوانب داعمة لانسيابية هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد والفكر الاقتصادي.

أولاً: الدور القيادي في هندسة البناء الاقتصادي والإنساني.

القيادة أسلوب تنفيذ الأعمال المخطط لها بوساطة الآخرين، وجانب منها ما يتعلق بهندسة الاقتصاد المخطط له على مستوى المشاريع والدولة، وما يتجمع عند منطقة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وجانب منه ما يتعلق بالسلوك الاقتصادي للشخص القيادي، وتطبيقاته التي تبدأ على صعيده الشخصي المستهدف لمستوى حماية الاقتصاد التنموي واستدامته في العطاء، وتسيير واستثمار المهارات القدرات والمواهب والإبداعات الداعمة للاقتصاد المعرفي..

ومستوى التحمل القيادي، دليل عن قوة تحمل المسؤولية وتبادل وتقمص الأدوار، ومنه ما يترتب على أضعف أو أقل مستوى اقتصادي في المجتمع،

ليكون أهلاً للتحسس القيادي وحماية الأضعف في الطبقات الاجتماعية، ومنه ما يدخل ضمن علم النفس الاقتصادي، وهو جانب مما يتضمنه قول أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام:

(.. إنِّي لَسْتُ كَأَنْتَ، إنَّ اللهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلى أَئِمَّةِ العَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعَفَةِ النَّاسِ، كَيْلا يَتَبَيَّغَ بِالفَقِيرِ فَقْرُهُ !)[٢٨].

وبين تحسس الفرد داخل مجتمع، والفرد في منصب معين، والفرد في مكان قيادي، والفرد متصدر المواقع القيادية ودوره على خريط الدولة والحكومة وقيادة الدولة..

وبهذا يجب أن يكون المتصدر قيادة الدولة، القيادي الحقيقي، يتحسس نبض الناس أين ما كانوا، وما يؤثر على مستقبلهم وكيانهم وبناءه..

ولذا كان أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام، يتصدر متابعاته بشكل تطبيقي، بالتحسس بأقل الناس مؤونة وأقلهم كسوة، في أكله ولبسه، ومنه يرى في فقه إدارة الدولة وقيادتها، (إنَّ اللهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلى أَئِمَّةِ العَدْلِ:

- أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعَفَةِ النَّاسِ.

ومن عمق فلسفة ذلك:

- كَيْلا يَتَبَيَّغَ بِالفَقِيرِ فَقْرُهُ!

وهو ما يحقق مستوى ثقافي شامل يؤدي بردم الفجوات والحواجز بين القائد ومعيته، ومنه يتحقق ثقافة التحسس حتى بالمستوى الطبقي - الاقتصادي، لتكون المعالجات جوهرية وشاملة، يشعر بها جميع الطبقات، ويؤدي كل ذي حق حقه طواعية وعن طيب نفس وبلا حواجز، ومنه حماية النفس من انحرافاتها، وحماية النفس من السلوك الاقتصادي المنحرف بالقناعة..

فحينما يشعر الفقير ما يواسيه ويدعمه بالنفس والمؤنة، يبني منظومة القناعة والصدق في القناعة، ولا يستعيب الفقر ليكافح ويجتهد في النهوض بقدراته التي رزقها الله تعالى بها ليستثمرها أقوم استثمار في طيب حلالها المستدام، ومنه السيطرة على جموح النفس بكل أشكال أوامرها بالسوء، كما هو الجشع وحب الذات على حساب الآخرين..

وحينها يكون القائد قد عالج البناء النفسي له، بذات الوقت قد عالج الغير بهذا الدرس الأخلاقي للناس، ليكون القائد القدوة التي يُقتدى بها من أغنياء الناس وفقرائهم، وبناء روح الثقافة، ومنها الثقافة الاقتصادية والسلوك الاقتصادي والنفس الاقتصادية التي تفرق بين الاقتصاد ومفهومه وتطبيقاته، والمفاهيم المؤدية إلى ضرب السلوك الاقتصادي، كالتبذير والتقتير والبخل والشح والهدر بالطاقات والأموال والموارد الاقتصادية المتنوعة..

والاتجاه القويم للفكر الموجه للاتجاهات النفسي - السلوكي، ومنه الفكر الاقتصادي لهندسة وبناء المنظومة الاقتصادية على أسس استراتيجية - إنسانية فاعلة..

وهذا التحسس القيادي لمختلف الطبقات الاجتماعية ومعالجاته الاستراتيجية، يظهر ضمن قوله عليه السلام:

(وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ..)[٢٩].

واهتمام القيادي بما تتميز به الطبقات وما يتوجب من بناء الثقافة الطبقية ليتأهل كل شخص في الطبقات وأين ما كان، من أن يتحمل المسؤولية القائمة على موقعه في المجتمع، ودوره بشكل فاعل ضمن:

- نظم البناء والإصلاح والصلاح؛ (لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ)..

- حقيقة تكاملية الأدوار يجعل؛ (لا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ)..

وهو لا يمكن قيامه إلاّ عند سلامة وسوي وقويم الشخصية القيادية، ومدى دقة اختياره للمستويات الإدارية والقيادية في المنظومة المؤسساتية، وهو ما يحث عليه ويتضمنه قوله عليه السلام لأحد ولاته:

(ثمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لا تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ، ولا تُمَحِّكُهُ الخُصُومُ، وَلا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلا يَحْصَرُ مِنَ الفَيْءِ إِلى الحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلى طَمَعٍ..)[٣٠].

والاستقطاب والاختيار للوظيفة أو الدور الوظيفي، وما يعكسه على الواقع الاقتصادي والجدوى الاقتصادية، سمة من سمات استراتيجية إدارة الموارد البشرية المبني على أساس:

- توصيف (التشريح الوظيفي)، الممهد لسلامة الاختيار ودقته..
- وصف الوظيفة المدعوم من دقة وسلامة توصيف الوظيفة، ليكون الخريطة الواضحة لمعرفة متطلبات وواجبات الوظيفة، لمزاولة الدور والأعمال والمسؤوليات المترتبة عليه للإنجاز على أسس التخصص وتقسيم العمل، ومنه مؤثر على اقتصاديات الأعمال المتكاملة..
- مواصفات الوظيفة التي تكشف عن شاغل الوظيفة المناسب، ليكون باستقطابه وتعيينه، الشخص المناسب في المكان المناسب والتوقيت المناسب والموقف المناسب، وهو ما يحقق الداعم المناسب والمتميز في نجاحه في الوظيفة الشاغل لها، ومنه ما يحقق الجدوى الاقتصادية - الاجتماعية وسبل استدامتها..

ويبرز أهمية الكادر الوظيفي أو الموارد البشرية الكفوءة والنزيهة وذات الخبرة والدراية والتجربة والأمانة والصلاح والأخلاق، وهو مما يجمع بين

تكامل ودقة الوصف والمواصفات، وما يدعم إدارة الاقتصاد والأنشطة الاقتصادية المتنوعة، ويكشف ذلك قوله عليه السلام:

(ثُمَّ انْظُرْ فِي اُمُورِ عُمَّالِكَ فاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَاراً، وَلا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثْرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الجَوْرِ وَالخِيَانَةِ. وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلِ التَّجْرِبَةِ وَالحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ البُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالْقَدَمِ فِي الإِسْلامِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاقاً، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً، وَأَقَلُّ فِي المَطَامِعِ إِشْرَاقاً، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَراً. ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلى اسْتِصْلاحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ)[٣١].

ولا يقف الدور القيادي عند هذا الحد من مهامه وأدواره القيادية في هندسة وإعادة هندسة البناء الاقتصادي، وما يترتب من جوانب تضامنية وتكاملية، بل يتعداه إلى التحسس الميداني للنبض الاقتصادي - العمراني، لذا يقول عليه السلام:

(وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلاَّ بِهِمْ، لأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلى الخَرَاجِ وَأَهْلِهِ. وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إِلاَّ بِالعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلاً. فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ؛ وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ، وَتَزْيِينِ وِلايَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ..)[٣٢].

وهذا التحسس الذي يبدأ من الجانب المالي - المجتمع، وما يترتب من نظام الضرائب وجباية الضرائب، وحلقات الجدوى الاقتصادية من نظام الضرائب؛ (صَلاحه وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ)، والعمق الاستراتيجي المستمر والمستدام الدنيوي والأخروي يكون عند؛ (وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إلاَّ بِهِمْ)..

وعند كل؛ رفاهية اقتصادية، أو أزمة اقتصادية يكونون؛ (عِيَالٌ عَلى الخَرَاجِ وَأَهْلِه)، ويكمن التكامل الاقتصادي - الاجتماعي الميداني عند مصطلح (عِيَالٌ)..

والتحسس الأعمق من سلسلة إستراتيجيات القيادي بالنبض الاقتصادي والاجتماعي، هو الفلسفة القائم عليها، وتبعات ذلك على مختلف الأصعدة المنظورة وغير المنظورة، المباشرة وغير المباشرة التي يكشف دقتها؛ (وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ)، ولا يمكن المقارنة بين التشريعات الوضعية الدنيوية، وما يتبنى منظور التشريعات الإلهية المستمدة منها هذه التشريعات التي تبني الأمم والحضارات وامتداداتها الدنيوية والأخروية..

والدليل على ذلك وعلى مدى تلازم وأهمية وواجب التحسس القيادي هذا وتعليلاته وحكمته وما يشمله من اقتصاد معرفي متعاظم؛ (لأَنَّ ذلِكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً)..

وهذه المنظومة والسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية اللا متناهية بعلميتها وتطبيقاتها ودورها الفاحص، التي لا تقف عندها النظريات والتطبيقات المعاصرة لكل الأفكار أو الإيديولوجيات الحديثة، إلاّ أصابها التصاغر والتلاشي..

فأين تقف الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية وما يجري عندها من حتمية الصراعات والبناءات القيادية لطبقة معينة، مما يجعله الإمام علي عليه السلام بمنهج التشريعات الإسلامية الإنسانية الدقيقة التي لا يشوبها تلاعب الآخرين، الذين يشوهوا التشريع الإسلامي لدعم مصالحهم ومآربهم ومصالح ومآرب أعوانهم..

ويتبين مضمون من مضامين هذا النص المبارك، وما يتوجب أن يكون علية الدور القيادي الفاعل والعميق والمستمر في البناء الاقتصادي على الأسس السليمة..(٣٣).

ولا يقف اهتمام القيادي برعيته عند حد معين، بل تمتد بإنسانيته ليركز علاجاته لحماية الطبقة الواسعة في المجتمع، حيث يوصي ويؤكد عليه السلام بالقول:

(ثمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ المَسَاكِينِ وَالمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ البُؤْسَى وَالزَّمْنَى، فَإِنَّ فِي هذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرّاً، وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسْماً مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإِسْلاَمِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ، فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ، فَإِنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لإِحْكَامِكَ الكَثِيرَ المُهِمَّ)(٣٤).

وهذا بذاته يحقق دورة اقتصادية كبيرة، مختصرها يجمع بين الحاجة والإشباع، وامتدادها يحقق هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد والفكر الاقتصادي، والتوازن المالي والطبقي، وربما صور منه الأواني المستطرقة، وهو بذاته ومستوياته وأساليبه، يسهم الشخص القيادي باتجاهاته وأنظمته الانسيابية..

ثانياً: الأنشطة الاقتصادية الداعمة لاستدامة هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد.

ولا يُنكر ما أهمية وفاعلية الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية والمالية والخدمية، ودعمها لقيام الدولة وركائزها وبُناها التحتية والفوقية، لكون هذه الأنشطة من العوامل الاستراتيجية لمستقبل الجوانب الاقتصادية - الاجتماعية..

فمثلا لا يمكن أن تكون هناك ضرائب ورسوم لها فاعليتها دون وجود هذه الأنشطة، ويمكن أن تسهم هذه الأنشطة في إنشاء وقيام المشاريع وتوسيع مشاريع، وهندسة وإعادة هندسة العمليات المتنوع، ومنه توافر فرص العمل، وحركة سوق العمل، ويمكن من خلال هذه الأنشطة أن تدفع بعجلة التنمية والتطوير والمستقبل الكبير للدولة والمجتمع..

وهذا جانب لما جعل أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام أن يهتم بهذه القطاعات والأنشطة، والدليل جانب مما وجّه وأمر به عليه السلام مالك الأشتر رضي الله عنه حين عينه أمير على مصر، ومنه قوله عليه السلام:

(ثُمَّ استَوْصِ بالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَات، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: المُقِيمِ مِنْهُمْ وَالمُضْطَرِبِ بِمَالِه، وَالمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِه، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ المَرَافِقِ، وَجُلَّابُهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ، فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا، وَلا يَجْتَرِؤُونَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لا تُخَافُ بَائِقَتُهُ، وَصُلْحٌ لا تُخْشَى غَائِلَتُهُ. وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلادِكَ. وَاعْلَمْ - مَعَ ذلكَ - أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً فَاحِشاً، وَشُحّاً قَبِيحاً، وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي البِيَاعَاتِ، وَذلكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الوُلاةِ. فَامْنَعْ مِنَ الاحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله مَنَعَ مِنْهُ. وَلْيَكُنِ البَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً: بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لا تُجْحِفُ بِالفَرِيقَيْنِ مِنَ البَائِعِ وَالمُبْتَاعِ. فَمَنْ قَارَفَ

حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ، وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ)[٣٥].

والتجارة والصناعة، يكمل بعضهما البعض، لدعم الاقتصاد برافديهما واستراتيجياتهما، فاستراتيجية الانتاج والجودة الداخلة ضمنه، واستراتيجية التسويق وحماية المستهلك، وما تسهم قنوات التوزيع والتسويق، والأسواق الحقيقية، وفي الزمن الحديث والمعاصر الأسواق الالكترونية فضلاً عن الأسواق الحقيقية الذي يتم فيه البيع والشراء، ما يتم من الحقوق والواجبات، وقوة وحزم العدل، أو تهديدات الظلم والجور، وعنده لا يمكن استغناء أحدهما من الآخر، لكونهما يجمعهما مفصل الربح والجودة والنجاح والتفوق التنافسي، ورضى الزبون أو المستهلك..[٣٦].

وهما يسهمان في آثار وبيان وحراك وآليات مستوى الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وكونهما يدخلان ضمن المهن المنتجة، وكونهما مصدر من مصادر الكسب ومنه جباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأنواع الرسوم، والدعم الداعم للتنمية والتطوير، ومنه حماية الاقتصاد الوطني واستراتيجياته، والحماية من تفاقم العجز والتضخم، والحماية من الاحتكار والربا، وحماية سوق العمل ومستوى دوران العمل، والرفاهية الاقتصادية، وسلامة دوران الاقتصاد..

وللثقافة الفقهية؛ الأهمية البالغة في استقامة وانسيابية التجارة والصناعة، وذلك للابتعاد عن كل ما يمس بالحق والعدل والحلال، الداخل ضمن المعاملات التجارية وجودة الانتاج ومطابقاته مع المواصفات المطلوبة على المقاييس العالمية، وما يحمله من وضع الحقوق المتكافئة في نصابها الحقيقي، وهو ما يحقق هندسة الحقوق، ومنها الاقتصادية..

وإن تعدّت أو تم تهديد استقامة المعايير، لابدّ من تحقيق المطلوب من العدال وإحقاق الحق، وذلك بإعادة الهندسة لتتوافق مع المعايير الثابتة،

ومؤشره؛ (أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً فَاحِشاً، وَشُحّاً قَبِيحاً، وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّماً فِي البِيَاعَاتِ، وَذلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الوُلاةِ)..

وكيفية اتباع وتطبيق إعادة الهندسة في هذا الجانب لمطابقة المعايير الفقهية، مما يكون في اتباع وتطبيقات:

- (فامْنَعْ مِنَ الاحْتِكَارِ)، وهو إيقاف هدر الطاقات، وما يتعلق باشباع الحاجات؛ والعلاج الدقيق (فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ، وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إسْرَافٍ)..
- (وَلْيَكُنِ البَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً: بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لا تُجْحِفُ بالفَرِيقَيْنِ مِنَ البَائِعِ وَالمُبْتَاعِ)، والسمح؛ الجود، والموافقة على المطلوب، والمساهلة، ولا عقدة فيه أو معوق، والسهل، واللين والانقياد، وعندها يكون البيع مرن وبانسيابية وفاعلية ما يمكن عرضه وقبوله..

ويمكن وضع مخطط توضيحي للاحتكار وعلاجاته وآليات ذلك، وكالآتي:

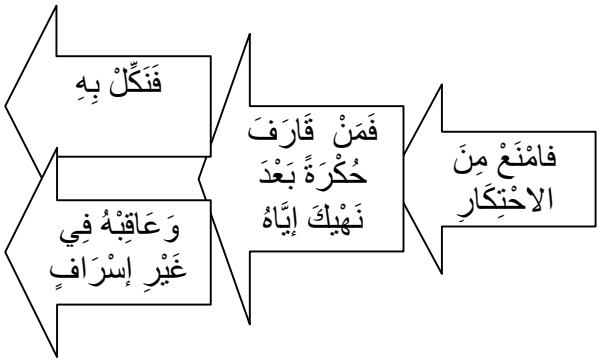

مخطط (٢) يبين الاحتكار وعلاجاته

ووضع مخطط توضيحي لآليات ومعالجات البيع والشراء بقويم السبل وعدالتها وسماحتها، بالموازين والجودة والأسعار، بلا إجحاف للطرفين البائع والمشتري، وكالآتي:

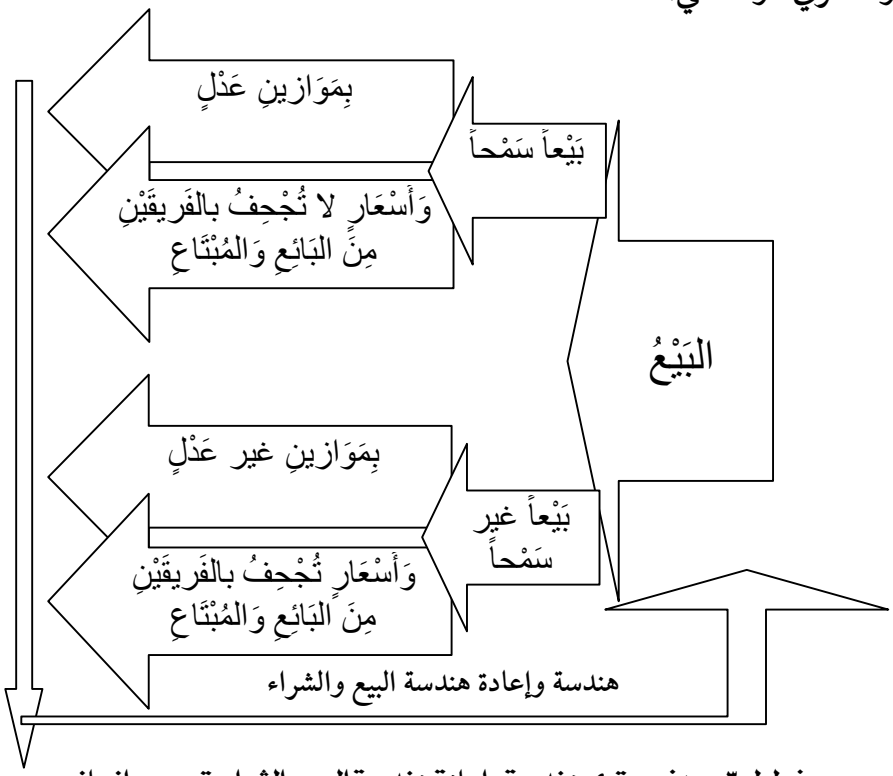

مخطط (٣) يبين مستوى هندسة وإعادة هندسة البيع والشراء بتحسس إنساني

ومما يتبين هنا، ما أهمية العقد، وما أهمية أحد أركان العقد؛ صيغة العقد، ووجود التراضي أو التوافق بالإيجاب من البائع، والقبول من المشتري، يعني هناك وعي ورغبة وإرادة هادفة، سواء كان في الماضي أو الحاضر أو المستقبل..

وربما يخوض كلاهما البائع والمشتري، بشخصيتهما الحقيقية والمعنوية، التفاوض للوصول إلى نقطة الاتفاق أو عدم الاتفاق..

ويعني هناك هندسة العقد بأركانه الأربعة؛ التراضي، الأهلية، السبب،

والمحل، وإعادة هندسة العقد للبيع والشراء..

ويعني إنه مما يجمع ما بين؛ الإدارة في البيع والتسويق، والاقتصاد في حركة السوق والعرض والطلب، ودوران الاقتصاد، وفي القانون بأركان العقد، والاجتماعي ومنه بمختلف المستويات، والأخلاقي بالائتمان والجودة، والإنساني بمرونة البيع والشراء بلا تشدد.. وهكذا.

ولذا استدامة الدول، باستدامة الاقتصاد وعمارة الأرض؛ بقويم الفكر والعلم والمعرفة وتطبيقاتها واستثماراتها المستمرة، وحماية الحقوق ومنها حق البناء والعمران الذي يقع على كاهل الشخوص القيادية..

وبذلك يتضح ما أهمية النظرة الاستراتيجية لاستدامة الأنشطة الاقتصادية - الاجتماعية، بداعم سياسة الدولة وخططها الاستراتيجية بمنظوره الإسلامي الذي يمتد عبر الأجيال وسلامة الحقوق، ويمتد آثاره الحقوقية ما بعد الدنيا، وهو داعم آخر لو استثمر بوعي واستيعاب في الجانب الميداني لأنشطة الحياة، وهو جانب ومضمون مما يحمله القول المبارك:

(وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ، لأَنَّ ذلكَ لا يُدْرَكُ إلاَّ بالعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً. فَإِنْ شَكَوْا ثَقَلاً أَوْ عِلَّةً، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ؛ وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ، وَتَزْيِينِ وِلايَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ..)[٣٧].

ومما يعني؛ لابدّ من حماية الناس وحقوق الناس أين ما كانوا، من خلال عمارة الأرض، الداعم للأهداف المستدامة للحياة المادية وغير المادية والنفسية

والبشرية والبيئية والفضاء والمستقبل، ومنه استقراء المستقبل وعواقبها الشاملة والبنيوية الخلاّقة، وبين عمارة الأرض وخرابها مستوى النظر الأبعد من الإستراتيجية، ألا وهي التهديدات ومخاطر؛ (أَخْرَبَ البِلادَ، وَأَهْلَكَ العِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إلاَّ قَلِيلاً)، ومنه على البلاد والعباد، وما يتعلق بما تتطلبه هندسة وإعادة هندسة الفكر الاقتصادي والنتائج والعواقب الاقتصادية، وما تحمله؛ (البلاد)، وما يحمله (العباد)، وما تتوجه به (سياسة الحكومة وقيادتها)..

ثالثاً: جوانب داعمة لانسيابية هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد والفكر الاقتصادي.

تبرز عدّة جوانب تكون الدعم الداعم لانسيابية وفاعلية ومرونة ودقة ورسوخ مسيرة الاقتصاد والأنشطة الاقتصادية واستدامة الفكر الاقتصادي السليم القويم بأسسه وبُناه التحتية وما يُكامله، وهو ما يتحقق من خلال المنظور الإنساني وسبل تطبيقاته المثمرة والمستمرة..

وعلى الرغم من أنّ الفكر الاقتصادي الحديث والمعاصر، لا ينكر أهميتها في التطبيقات، إلاّ أنّ التشريعات الإسلامية الإلهية والفقه الإسلامي المواكب لكل ما يتغير ويستجد في الحياة والحياة الاقتصادية، والاتجاه في معالجته على أساس مستدام..

والخوض في هذا المضمار، يُظْهِر دقته على مدى بقاء الدنيا، قول أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام:

(.. وَتَرْكَ الكَذِبِ تَشْرِيفاً للصِّدْقِ، وَالسَّلامَ أَمَاناً مِنَ المَخَاوِفِ، وَالأَمَانَةَ نِظَاماً لِلأُمَّةِ، وَالطَّاعَةَ تَعْظِيماً لِلإِمَامَةِ)[٣٨].

لا يمكن لاستقامة مسيرة الحياة وانسيابيتها دون الدعم لثوابت السلوكيات الأخلاقية، والمتمثلة منها بالصدق والسلام والأمانة والطاعة، ولاسيما ما يدعم العامل الاقتصادي، أحد الأركان المهمة للفرد والمجتمع والدولة ومؤسساتها..

وجانب منه يبرز عند عتبة الأنشطة الاقتصادية، حيث لا تستقيم الاستثمارات، ولا جذب رؤوس الأموال، ولا بقاء رؤوس الأموال في موقع جغرافي محدد، بلا سلام للدول، وصدق التعامل، والأمان التجاري، والطاعة ومنه اتباع الثقافة الفقهية المقوِّمة والموجهة والمنظمة ليستديم الفكر الاقتصادي، وبناء منظومة هندسة وانسيابية الاقتصاد..

وتتعدد اتجاهات التعامل مع الأمانة، فالأمانة مرة في المعلومة وعند التعامل مع الآخر وعند النصح وعند التجارة والمال والاقتصاد وعند كل حلقة في الدورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فربما دخلت ضمن كل حلقة من حلقات المنظومة الهندسية للاقتصاد

(ثُمَّ أَدَاءَ الأَمَانَة، فَقَدْ خَابَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا. إِنَّهَا عُرِضَتْ عَلَى السَّمَاوَاتِ المَبْنِيَّة، وَالأَرَضِينَ المَدْحُوَّة، وَالجِبَالِ ذَاتِ الطُّوْلِ المَنْصُوبَة، فَلا أَطْوَلَ وَلا أَعْرَضَ، وَلا أَعْلَى وَلا أَعْظَمَ مِنْهَا. وَلَوِ امْتَنَعَ شَيْءٌ بِطُولٍ أَوْ عَرْضٍ أَوْ قُوَّةٍ أَوْ عِزٍّ لامْتَنَعْنَ؛ وَلَكِنْ أَشْفَقْنَ مِنَ العُقُوبَة، وَعَقَلْنَ مَا جَهِلَ مَنْ هُوَ أَضْعَفُ مِنْهُنَّ، وَهُوَ الإِنْسَانُ، "إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً")[٣٩].

والصورة الوقائية الاستقرائية العظيمة، والحتمية التوقعية الاستنتاجية، تبرز عند التحذير من العواقب، كفكر وما تكون عليه النفس، وما ينتج عنه كسلوك وسياق أفعال، حيث يخاطب عليه السلام:

(وَمَنِ اسْتَهَانَ بِالأَمَانَة، وَرَتَعَ فِي الخِيَانَة، وَلَمْ يُنَزِّهْ نَفْسَهُ وَدِينَهُ عَنْهَا، فَقَدْ أَحَلَّ بِنَفْسِه الذُّلَّ وَالخِزْيَ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَذَلُّ وَأَخْزَى. وَإِنَّ أَعْظَمَ الخِيَانَةِ خِيَانَةُ الأُمَّة، وَأَفْظَعَ الغِشِّ غِشُّ الأَئِمَّة..)[٤٠].

وبهذا لابدّ من عدم اختلاف ما يظمر الإنسان وما يُعلنه، لاستقامة الأمور والوسائل والنتائج، وبقويم الاتجاه والأداء والعواقب، يكون؛ (وَمَنْ لَمْ

يَخْتَلِفْ سِرُّهُ وَعَلانِيَتُهُ، وَفِعْلُهُ وَمَقَالَتُهُ، فَقَدْ أَدَّى الأَمَانَةَ، وَأَخْلَصَ العِبَادَةَ)[٤١]..

ولعظيم المسؤولية، لابدّ؛ (وَإِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ وَلَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ، وَأَنْتَ مُسْتَرْعًى لِمَنْ فَوْقَكَ)[٤٢]..

وبين العمل والأمانة، بكل أشكال الأعمال العبادية وما يتعلق بالمعاملات، وشائج وارتباط مستمر واستراتيجي، فلا عمل بلا أمانة الأداء وجودته، وتتصاعد مسؤولية الأعمال وما تسترعي من دقتها بتحمل هذه الأمانة، ولاسيما حينما يصل للمسؤول والقيادي والإداري المتقدِّم في الهيكل التنظيمي، وبطبيعة الحال يؤثر ذلك على الاستقرار، ومنه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسية..

والمسؤولية والمترتبات على الأمانة، لا تقف في التشريعات الإسلامية على نطاق زماني ومكاني وموقفي دنيوي، بل تتعداه المسؤولية إلى الحساب الأخروي أمام الخالق عز وجل، فيما إذا أدى الأمانة المادية وغير المادية، أو لم يؤديها بشكل صادق..

ولا يقوم الاقتصاد والفكر الاقتصادي بشكله السليم وقويم استمراريته واستدامته، إلاّ عندما ينبذ توجه التنافس السلبي، لكون التنافس والمنافسة السلبية تولد الفجوات والضعف الذي يظهر في البنية الاقتصادية - الاجتماعية وفي التطبيقات الاقتصادية..

ومن أشكال المنافسة هي؛ المنافسة الكاملة Perfect Competition، والاحتكارية Monoplistic، وغير السعرية Nonprice، والصافية Pure، والفعالة Workable، والناقصة Monoplistic، والقاتلة Cutthroat، وتكون المنافسة فعالة حينما يتم تلبية الطلب الفعال للمستهلكين، والارتباط بين

الأسعار وأدنى التكاليف الإنتاجية، ومرونة العلاقة بين اتخاذ القرارات وتغييرات طلب المستهلك بلا سلطة مركزية تتدخل بالأمر..

وهناك المنافسة الاقتصادية Economic Competition المتمثلة فيها حرية التسابق في سوق السلع والخدمات بين البائعين والمشترين، وباستثمار إيجابية المنافسة الاقتصادية، بأبعادها الأخلاقية والإنسانية المثمرة بتسارع الإبداعات والابتكارات، وببساطة المنحى، لكن صعوبة التطبيق مع وجود المصالح الشخصية المنفصلة عن موضوعية التنمية الاقتصادية المستدامة، ومخاطر المنافسة حينما يكون سبب من أسباب الأزمات الوطنية والعالمية..[٤٣]

ويكون معوق بسبب المصالح والأنانية، وهو يُحجِّم جانب من القدرات والإمكانات، وربما يُعطلها التعطيل الجزئي لِما يتطلبه من القيام بمهام الأداء المبدع والأداء العالي..

لذا يقول عليه السلام:

(.. فَلا تَنَافَسُوا فِي عِزِّ الدُّنْيَا وَفَخْرِهَا، وَلا تَعْجَبُوا بِزِينَتِهَا وَنَعِيمِهَا، وَلا تَجْزَعُوا مِنْ ضَرَّائِهَا وَبُؤْسِهَا، فَإِنَّ عِزَّهَا وَفَخْرَهَا إِلَى انْقِطَاعٍ، وَإِنَّ زِينَتَهَا وَنَعِيمَهَا إِلَى زَوَالٍ، وَضَرَّاءَهَا وَبُؤْسَهَا إِلَى نَفَادٍ، وَكُلُّ مُدَّةٍ فِيهَا إِلَى انْتِهَاءٍ، وَكُلُّ حَيٍّ فِيهَا إِلَى فَنَاءٍ)[٤٤].

وبالتوجه البنائي التوعوي؛ الثقافي والتنظيمي، واستقامة الوعي السوي للإنسان، وما يتوجب من تحقيق الإنسان توجهات المنافسة الإنتاجية والإبداعية، غير الموجهة والمتجهة لهدر الطاقات والقدرات، ومنه الحيلولة دون الهدر بالمكونات الاقتصاية وتدمير النِّعم الإلهية..

لذا خاطب عليه السلام العقول، وقد مرَّ بقذر على مزبلة: هذَا مَا بَخِلَ بِهِ البَاخِلُونَ. وروي في خبر آخر أنه عليه السلام قال: (هذَا مَا كُنْتُمْ تَتَنَافَسُونَ فِيهِ بِالأَمْسِ!)[٤٥].

ولكون التشريعات الإسلامية تبنى على أساس منظور دنيوي هدفه أخروي، يُخالف الأعراف والتشريعات الوضعية الدنيوية في التنافس، ويبني الإسلام المنافسة والتنافس والمنافسة المبدعة وأخلاقية المنافسة على أساس بنائي وليس تدميري للقدرات المادية وغير المادية، بما فيه؛ ما يوجه به الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يأخذ توجهاته الخاصة في الاقتصاد والفكر الاقتصادي واستقامة هندسته وإعادة هندسته عند تطورات الحياة..

المبحث الثالث

عوامل الانتاج والملكية

وتكاملاً مع متطلبات ومحدودية البحث، تظهر جوانب عدّة، ستكون محاور رئيسية لهذا المبحث، فضلاً عن ما تتطلبه وتتضمنه من تداخل وتكامل موضوعي للجوانب الاقتصادية، لذا ستكون المحاور الرئيسية للمبحث كالآتي:

أولاً: عوامل الإنتاج بين نهج البلاغة والفكر المعاصر.

ثانياً: الملكية بين نهج البلاغة والفكر المعاصر.

ثالثاً: النعمة الإلهية والتوزيع بين نهج البلاغة والفكر المعاصر.

رابعاً: الميراث الاستراتيجي المستدام في الاقتصاد.

أولاً: عوامل الإنتاج بين نهج البلاغة والفكر المعاصر.

واستكمالاً، وبصورة عامة؛ ينظر الفكر الاقتصادي إلى وسائل أو عوامل أو عناصر الانتاج Factors Of Production الأساسية على إنها تتكون من؛ العمل Labour، الأرض Land، رأس المال Capital، والتنظيم Organization..

وبطبيعة الحال فالتقسيم التقليدي لعناصر الإنتاج وبحسب المدرسة الكلاسيكية وروادها؛ آدم سمث، واستيوارت، ومالتس.. إلخ، يرون بأنّها

تتكون من؛ العمل، الأرض، ورأس المال، وبعدها اضيف عنصر التنظيم، ليكون العنصر الرابع..

أما الفكر الاقتصدي الحديث، فكان تقسيمه لعناصر الإنتاج بقسمين؛ العمل، وراس المال، وبهذا الاتجاه، فقد جعل؛ الأرض تنضوي ضمن راس المال، والتنظيم ينضوي ضمن العمل، وفلسفتهم وتبريراتهم في ذلك هو؛ سهولة التنظيم بين الماديات وغير الماديات التي تدخل ضمن الأنشطة الإنتاجية، ولسهولة تصنيف العناصر، وما يدخل ضمن الحسابات بكل أشكالها..

ولمراعاة ظروف معينة، ربما يتطلب العودة إلى أي تصنيف ملائم، سواء كان تقليدي أو حديث، كما هو عليه مثلاً، ما تكون النظرة لرأس المال؛ عينياً أو قيمياً؛ فرأس المال العيني؛ كالمباني والأراضي والمكائن والسيارات.. وما إليه، ورأس المال القيمي؛ يتحقق عند بيع تلك الأموال العينية، أو يُتبع تصنيف آخر، أكثر سهولة أو أعقد، وبحسب المتطلبات..

أما ما يمكن قوله ضمن التشريعات الإسلامية، وسواء بمنظور تقليدي أو حديث، فإنّ الفضاء الخارجي؛ (السماء)، يمكن أن يكون ضمن عناصر الإنتاج؛ (وَالسَّمَاءَ الَّتِي تُظِلُّكُمْ)[٤٦]، وهو ما سيلحق الإشارة له..

وبهذا يمكن القول من بين ما يتضمنه مفهوم وسائل أو عوامل الإنتاج بالمنظور الإسلامي، هو الفضاء الخارجي وما يحمله من خيرات طبيعية ومصنعة، إن تم مراعاتها واستثمرت، وما لها من عمقها الفاعل في سلامة الإنسان والمخلوقات والبيئة، ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ سورة الإسراء/٣٠.

فضلاً عن الأرض وما تحمل من الخيرات المنظورة وغير المنظورة؛ ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ سورة الأعراف/١٢٨.

والأرض بالتقسيمات التقليدية والحديثة، تمثل واحدة من وسائل أو عوامل الإنتاج الرئيسية، فهي الداعم للاقتصاد وأنشطته المتنوعة من الصناعات الاستخراجية والتحويلية والخدمية والمعلوماتية..

وجانب مما يتناول الخيرات الإلهية، هو ما يظهر في قول أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام:

(أَلا وَإِنَّ الأَرْضَ الَّتِي تُقِلُّكُمْ، وَالسَّمَاءَ الَّتِي تُظِلُّكُمْ، مُطِيعَتَانِ لِرَبِّكُمْ، وَمَا أَصْبَحَتَا تَجُودَانِ لَكُمْ بِبَرَكَتِهِمَا تَوَجُّعاً لَكُمْ، وَلا زُلْفَةً إِلَيْكُمْ، وَلا لِخَيْرٍ تَرْجُوَانِهِ مِنْكُمْ، وَلَكِنْ أُمِرَتَا بِمَنَافِعِكُمْ فَأَطَاعَتَا، وَأُقِيمَتَا عَلَى حُدُودِ مَصَالِحِكُمْ فَقَامَتَا)(٤٧).

ويُظهر في النص المبارك، الجانب الدقيق في المحتوى والمعالجات الحياتية الواسعة والمستدامة وما تحمله من الإستراتيجيات وتواصل حلقاتها بشكل حيوي لا يقف عند حد، ومنه الجانب الاقتصادي والعلمي والمعرفي، كما يتمثل في:

- الأَرْضَ الَّتِي تُقِلُّكُمْ؛ بما فيها ما تزخر على ظاهرها وباطنها من خيرات مادية وغير مادية وبشرية ومخلوقات متنوعة..
- وَالسَّمَاءَ الَّتِي تُظِلُّكُمْ؛ بما فيه ما يظهر للعيان، وما يخفى عنها، وما ينزل منها من الخيرات، وما يُستجد من تطورات أنعم الله تعالى بها على الإنسان، ومنه ما يستثمر عقله فيه، كما هو عليه مثلاً؛ الفضاء والتكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات..
- مُطِيعَتَانِ لِرَبِّكُمْ؛ ومنه ما يظهر هنا هو التنظيم الواسع بنظمه، والمنظم العظيم الجامع بين الأرض والسماء، والطاعة للخالق جل جلاله..

والعمق الإستراتيجي التكاملي المستدام والمستمر، ومنه ما يتعلق بعوامل

الانتاج، وهندسة وإعادة هندسة الاقتصاد؛ (وَمَا أَصْبَحَتَا تَجُودَانِ لَكُمْ بِبَرَكَتِهِمَا تَوَجُّعاً لَكُمْ، وَلا زُلْفَةً إِلَيْكُمْ، وَلا لِخَيْرٍ تَرْجُوَانِهِ مِنْكُمْ)، (وَلَكِنْ أُمِرَتَا بِمَنَافِعِكُمْ فَأَطَاعَتَا، وَأُقِيمَتَا عَلَى حُدُودِ مَصَالِحِكُمْ فَقَامَتَا)..

وهو العظيم في البناء الحياتي بالمنظور الإسلامي، ومنه ما يدخل ضمن المنظومة الاقتصادية الشاملة لـ (الأرض والسماء)، العطاء المتكامل بالمنافع والإشباعات المتعددة، وشمولية العطاء، والمترامية الأطراف، وبآفاقها اللا محدودة:

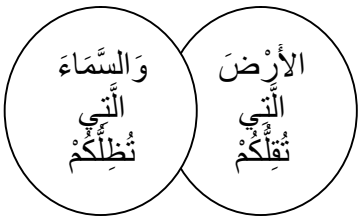

مخطط (٤) يبين تكامل العطاء بين الأرض والسماء ومناقعها

والدليل البسيط والواضح والقريب من الأذهان، حينما لا ينظر الإنسان بنظرة استراتيجية مستدامة وهندسية منتظمة وانسيابية فاعلة، تظهر من أنشطته المهددة للبيئة، التلوثات البيئية والخروقات في الفضاء الخارجي، منها ما ما يؤدي لظهور الخرق المتمثل بثقوب الأوزون، والتهديدات الصحية على المستوى العالمي، ومنه ما يتعلق بكل أشكال الملوثات المنظورة وغير المنظورة، والمباشرة وغير المباشرة..

ولتوضيح الفكرة، لابدّ من القول بأنّ اتجاه الفصل بين رأس المال والعامل تمّ بشكل واضح عندما انبثقت الرأسمالية الصناعية بعد قيام الثورة الصناعية، للسيطرة على تشعبات وتفاصيل ما أفرزته هذه المرحلة من تضخم في الماديات وغير الماديات والموارد البشرية، وما أخذ رأس المال من اتجاهات متعددة في دورانه..

ثانياً: الملكية بين نهج البلاغة والفكر المعاصر.

وبنظرة عامة فإنّ الاقتصاد الرأسمالي يضع ملكية عناصر الإنتاج من حق الأفراد والقطاع الخاص، أما الاقتصاد الإشتراكية والموجه، فتكون سيطرة وملكية عناصر الإنتاج من حق الدولة والقطاع العام، ومنهج الاقتصاد المختلط، فتكون عناصر الإنتاج بما يتلائم مع فلسفة الدولة والحكومة والدستور، ونسبة ما يؤخذ به بين؛ ملكية الأفراد والقطاع الخاص، وبين ملكية الدولة والقطاع العام والمختلط..

ومن بين ما يتضمنه الاقتصاد الإسلامي، وبخصوص ما يترتب على الملكية وتوزيع عناصر الإنتاج بشكل متوازن، ما كفلته الشريعة بين الدولة والمجتمع والجماعة والأفراد، وما يحدده الفقه الإسلامي بحسب جعل التشريع الإسلامي، وما يتضمنه من حماية مصالح الدولة الإسلامية والناس أولاً، وما يحفظهما من التهديدات والتحديات والمخاطر، وما يحقق عدم هدر القوة، ومنها المتمثلة بالطاقات والقدرات الفردية والمجمعية والمجتمعية، بكل أشكالها وأنشطتها وقطاعاتها، واستثمارها على أساس دنيوي - أخروي، بالتوازي مع تحديد وتخطيط استثماري شامل، والجمع بين ما متوافر من قوة وفرص، وما يترتب من السيطرة على الموارد واستثمار رؤوس الأموال وما كاملها، وما يتطلب من إدارتهم، ووضع الحلول المتواصلة للضعف والحد من التهديدات والتحديات والمخاطر، بمواطن الملكية المتمثلة؛ بالدولة؛ كنظم ومؤسسات داعمة وبمنظور الجعل التشريعي والجعل التكويني، والناس؛ كأفراد وجماعات ومجتمعات، يتمثلون بالشخوص الحقيقية كأفراد، والشخوص المعنوية كمشاريع منتجه للسلع أو الخدمات أو المعلومات..

وبهذا فالمشكلة ليست بذات الأموال، ولا في كيفية اختيارها ولابصفتها وكونها؛ رأس المال ثابت Fixed Capital؛ والمتمثل بالآلات والمكائن والمباني

وكافة التجهيزات.. ورأس المال المتداول Circulating Capital؛ المتمثل بالمواد الخام والسلع نصف وغير الكاملة وتامة الصنع.. أو كونها سائلة أو شبه سائلة، أو راس مال إنتاجي ورأس المال الاجتماعي الثابت، ومنه البنى التحتية أو الارتكازية Infastructure.. فحسب، بل في كيفية تنويعها وإدارتها واستثمارها ودورانها واستدامتها بالأساليب الإبداعية وما يدعمها من استثمار المواهب المواكبة لكل تغير وتغيير..(٤٨)

ويمكن وضع مخطط لانسيابية الاقتصاد من منظور الملكية:

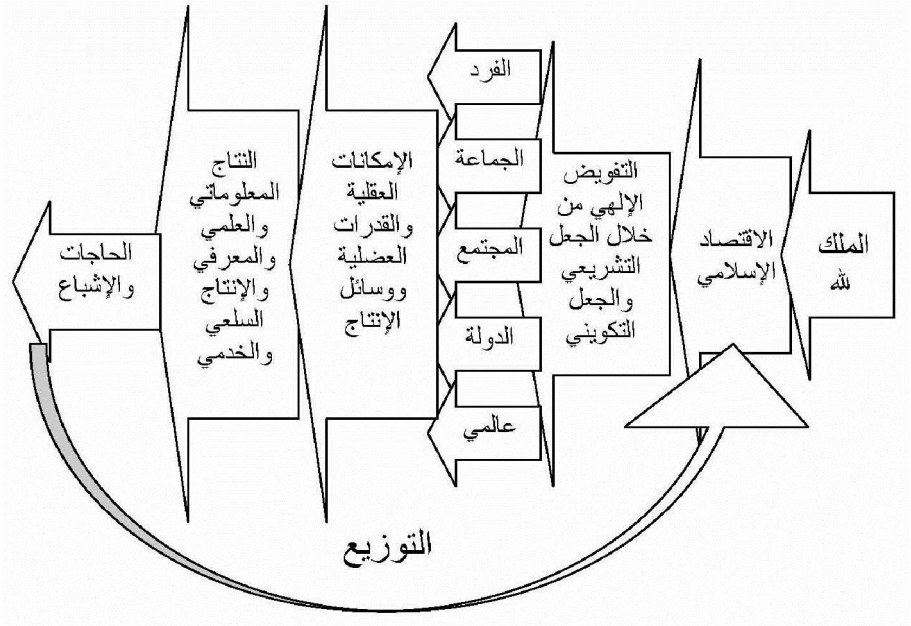

مخطط (٥) يبين بشكل مبسط ومختصر هندسة وإعادة هندسة الملكية ضمن الاقتصاد

ومن بين ما يتبين من المخطط الآتي:

١- يبدأ الملك من مبدأ ثابت (الملك لله)، فهو الخالق وهو المبدع والمصور وهو على كل شيء قدير و﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

سورة الملك/١ ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الآية سورة المائدة/١٧.

٢- ويظهر مبدأ آخر (التوكيل للمخلوقات)، كلٌّ بحسب الجعل التكويني له وبتوجية الجعل التشريعي الإلهي، ومستوى الرزق بكل أشكاله ومسبباته وما يتم السعي له؛ ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة آل عمران/٢٦..

والواضح من مضامين الآية الكريمة، تبدأ من مالك الملك، وامتداده النسبي المتمثل بالجعل التشريعي الإلهي؛ يؤتي الملك مَنْ يشاء، وينزع الملك مَنْ يشاء، ومن جهة أخرى يُعز الله بمسعى وآثار ودعم أعمال المخلوق العاقل لمسيرة الذات والحياة، وبالمقابل السلبي يُذل مَنْ يشاء بخلفية خطورة وتهديد أعمال المخلوق لمسيرة الذات والحياة، وسبقه بيده جل جلاله الخير، وهو من الحلقات الأساسية للبناء الهندسي العظيم وحمايته وحماية الحياة من خلال إعادة الهندسة الحياتية، ومنها الإقتصادية والاجتماعية، بحسب تطور الحياة بالعقول والماديات وغير الماديات ومؤثراتها النفسية والسلوكية..[٤٩].

وفي آية كريمة أخرى: ﴿وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾ سورة البقرة/٢٥١.

ومما تحمل كلمة آتاه؛ أي أعطاه وجازاه، وهو من عظيم التكريم الجميل الجامع بين الملك والحكمة، والحكمة تمثل أعلى مراتب من العلوم والمعارف، وهي نتاج العلم ومنه نتاج المعارف، ولم يقف عند هذا التكريم بل استمر بالتعليم، ومما يعني استمرارية النعمة واستدامتها وتجددها بحسب الرؤيا الإلهية المستقبلية المحققة بالاستراتيجية المستدامة والمتواصلة، المواكبة لكل تطور

وتغيير في الحياة، وما يحقق هندسة وإعادة هندسة المعرفة - الحكمة، وذلك باستراتيجية التعليم المستمر الناهض برأس المال المعرفي؛ ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ الآية سورة النور/٣٨..

ومما يتضمن الملك والحكمة، التدبير في إدارة الدولة وشؤونها بكل ما تحمله الإدارة من شمولية لمناحي الحياة المادية وغير المادية والنفسية والموارد البشرية، وجانب من الدليل يتمثل في حقيقة قائمة على مد الحضارات، ألا وهو الإنسان - المعرفة، ونتاج أرقى المعارف هي الحكمة؛ ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ سورة البقرة/٢٦٩..

فقوام الملك لا يتوقف عند الحكمة، بل استدامتهما بالتعليم المستمر، ومنه إعادة هندسة الفكر والتخطيط والتطبيق ونتائجها والمعلومات المرتدة للاستدامة والتقييم بكل الاتجاهات، بما فيه التقييم الوظيفي، والتقويم بكل الاتجاهات، بما فيه التقويم الأدائي؛ الفكري والجسدي؛ و﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ سورة الشورى/١٩..

وبهذا يكمن نبض الحياة بين الحقوق والواجبات، وانتظام الحياة وانسيابيتها لا تتحقق إلاّ بمعرفة مواقعها ومواضعها، ومما يتحقق بيان الحقوق والواجبات بدقة تكاملية؛ توصيف ووصف الوظائف، ومواصفات الوظائف، ومنهما يتحقق وضع الشخص المناسب في المكان والزمان والمواقف، ويأخذ جانب منه في الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية..

وبهذا؛ (.. جَعَلَ - سُبْحَانَهُ - مِنْ حُقُوقِهِ حُقُوقاً افْتَرَضَهَا لِبَعْضِ النَّاسِ عَلَى بَعْضٍ، فَجَعَلَهَا تَتَكَافَأُ فِي وُجُوهِهَا، وَيُوجِبُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَلَا يُسْتَوْجَبُ بَعْضُهَا إِلاَّ بِبَعْضٍ. وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ - سُبْحَانَهُ - مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ:

- حَقُّ الوَالِي عَلى الرَّعِيَّةِ.

- وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلى الوَالِي.

فَرِيضَةٌ فَرَضَهَا اللهُ - سُبْحَانَهُ - لِكُلٍّ عَلى كُلٍّ، فَجَعَلَهَا:

- نِظَاماً لأُلْفَتِهِمْ.

- وَعِزًّا لِدِينِهِمْ.

فَلَيْسَتْ:

- تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إلاَّ بِصَلاحِ الوِلاةِ.

- وَلا تَصْلُحُ الوُلاةُ إلاَّ بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ.

فَإِذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إلى الوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى الوَالِي إلَيْهَا حَقَّهَا:

- عَزَّ الحَقُّ بَيْنَهُمْ.

- وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ.

- وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ العَدْلِ.

- وَجَرَتْ عَلى أَذْلالِهَا السُّنَنُ

- فَصَلَحَ بِذلِكَ الزَّمَانُ.

- وَطُمِعَ بِبَقَاءِ الدَّوْلَةِ.

- وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الأَعْدَاءِ.

وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَهَا، أَوْ أَجْحَفَ الوَالِي بِرَعِيَّتِهِ:

- اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الكَلِمَةُ.

- وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الجَوْرِ.

- وَكَثُرَ الإدْغَالُ فِي الدِّينِ.
- وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ.

(والنتائج):

- فَعُمِلَ بِالهَوَى.
- وَعُطِّلَتِ الأَحْكَامُ.
- وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ)[٥٠].

وعند انتكاس وضياع الحقوق؛ (فَلا يُسْتَوْحَشُ لِعَظِيمِ حَقٍّ عُطِّلَ وَلا لِعَظِيمِ بَاطِلٍ فُعِلَ ! فَهُنَالِكَ تَذِلُّ الأَبْرَارُ، وَتَعِزُّ الأَشْرَارُ، وَتَعْظُمُ تَبِعَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ العِبَادِ. فَعَلَيْكُمْ بِالتَّنَاصُحِ فِي ذَلِكَ، وَحُسْنِ التَّعَاوُنِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ أَحَدٌ - وَإِنِ اشْتَدَّ عَلَى رِضَى اللهِ حِرْصُهُ، وَطَالَ فِي العَمَلِ اجْتِهَادُهُ - بِبَالِغٍ حَقِيقَةَ مَا اللهُ سُبْحَانَهُ أَهْلُهُ مِنَ الطَّاعَةِ لَهُ. وَلَكِنْ مِنْ وَاجِبِ حُقُوقِ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ النَّصِيحَةُ بِمَبْلَغِ جُهْدِهِمْ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى إِقَامَةِ الحَقِّ بَيْنَهُمْ. وَلَيْسَ امْرُؤٌ - وَإِنْ عَظُمَتْ فِي الحَقِّ مَنْزِلَتُهُ، وَتَقَدَّمَتْ فِي الدِّينِ فَضِيلَتُهُ - بِفَوْقِ أَنْ يُعَانَ عَلَى مَا حَمَّلَهُ اللهُ مِنْ حَقِّهِ. وَلا امْرُؤٌ - وَإِنْ صَغَّرَتْهُ النُّفُوسُ، وَاقْتَحَمَتْهُ العُيُونُ - بِدُونِ أَنْ يُعِينَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يُعَانَ عَلَيْهِ)[٥١].

وكل السلوكيات السلبية وضياع الحقوق، وما ؤداه إلى التأثيرات والتهديدات والتحديات والمخاطر على التنمية وتطوير الاقتصاد، وحراك الفكر الاقتصادي، وهندسة ونظام وانسيابية الأنشطة الاقتصادية، ومراكز قوتها، لتؤدي إلى طرد رؤوس الأموال.

ثالثاً: النعمة الإلهية والتوزيع بين نهج البلاغة والفكر المعاصر.

وتواصلاً لما تقدّم، فإنّ التوزيع Distribution من الوجهة الاقتصادية،

قسمة الأموال على أفراد المجتمع، وذلك بمكافأة إنتاجهم على وفق معايير محددة، كأن يكون التوزيع بحسب مجهودهم أو دورهم أو ما ينفقونه من تكاليف المعيشة وما شابهه..

أمّا التوزيع للدخول على الأشخاص؛ كشخص حقيقي متمثل بأفراد المجتمع، أو شخص معنوي متمثل بالمؤسسات والشركات، فتكون ارتباطاتها أو صلاتها بعوامل الإنتاج وما يقابلها من أثمان، ويتم على وفق المجهود المبذول في عمليات الإنتاج المتنوعة، وبهذا مما يكون التأكيد عليه في نظرية التوزيع على مستوى الدخل النسبي، وما ينجم عنها من مستوى عدالة التوزيع..[٥٢].

ويمكن توضيح مجملها بالمخطط الآتي:

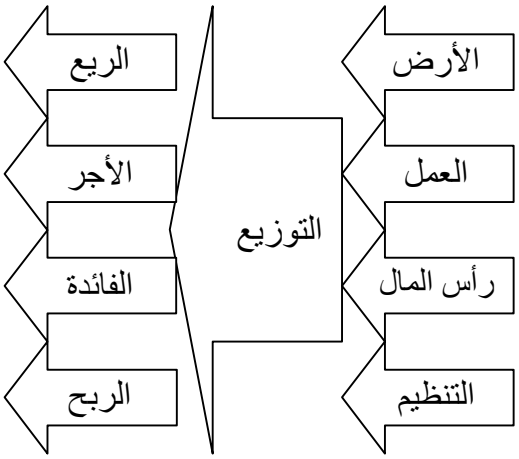

مخطط (٦) يبين التوزيع بين عوامل الإنتاج وأثمانها

ومنه ما يتحقق التوازن، ومما يدعمه ما يتوجب الاهتمام بموضوع رفع الروح المعنوية، لِما لها من علاقة وثيقة بالعمل وحوافر العمل وعدالة الأجور Wages سواء كان الأجر بحسب الوقت Time Wage أو الأجر بحسب القطعة Piece Wage والمحدد بالأجر النقدي Money Wage الذي يكون

بغض النظر عن القوة الشرائية للنقود، أو الأجر الحقيقي Real Wage والذي ينظر على وفقه إلى القوة الشرائية للنقود.. فتكافؤ وعدالة الأجر مع العمل والمساواة، هي التي تجعل الاستقرار النفسي لدى العاملين، ورفع معنوياته، ورفع المستوى النوعي والكمي لأداءه..(٥٣).

وكذلك أظهرت مختلف الدراسات الحديثة التي قامت واعترفت بأهمية وفاعلية الحوافز المادية وغير المادية، ما هي إلاّ طريقة لجعل العاملين يتمسكون بأعمالهم المستدامة الأجر، والاتجاه بمنحى الأداء الواعي عن طريق كونهم أفراد أو كونهم جماعات عمل..(٥٤).

ومما يظهر في الأنشطة الحياتية، ولاسيما في الجانب الاقتصادي - الاجتماعي، ما يتعلق بالنعمة والتوزيع وما يتحقق من خلالهما من مستوى العدالة والمساواة والكفاية، وما تنظر إليه وتعالجه التشريعات الإسلامية بدستوره القرآن الكريم وما استقت منه السنة النبوية الشريفة وأقوال وأثر الأئمة الأطهار عليهم السلام، وما جاءت به الأفكار والنظريات المعاصرة..

وينبثق حماية الإنسان وحماية حقوقه وحقوق كل مخلوق من طبيعة النعمة وما يتوجب من توزيعها، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية - الاجتماعية، واستثمار ذلك في المجالات التنموية وما يطور الأنشطة والمشاريع، وما يتحقق من الجدوى الاقتصادية - الاجتماعية..

ونرى معالجات الفكر الحديث والمعاصر لجانبي النعمة والتوزيع بمنظور ومداخلات ومعالجات ضيقة، اقتصرت على ما تحمله الإيديولوجيات وتؤمن به لحماية مصالحها أو حماية فئة أو طبقة معينة دون أخرى، مما يولد الخلل في العدالة والمساواة والكفاية، والاتجاه بسلوك يهدد الاستقرار، مما يجعلها في صراع دائم مع الآخر، وربما مع الذات، فضلاً عن ما تقتصر على المنظور الدنيوي وتكتيكاته واستراتيجياته المحدودة بزوايا معينة..

أما الإسلام فإنه وضع صورة واضحة بلا صراعات، وبلا محدودية العلاجات المقتصرة على الدنيا، بل تعدته إلى المحاسبة الأخروية في العدل والمساواة وحقوق الناس وجعل التوزيع يصب في خدمة الإنسانية بل تشمل كل المخلوقات، بما فيه البيئة والتنمية المستدامة والتطوير المستدام أين ما كان، والاتجاه الأخلاقي للاقتصاد وما فيها من النعم والتوزيع وإعادة هندسة التوزيع مع كل تطور، وما ينعكس على الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وتحقيق التوازن الاقتصادي والعائدية المنظورة وغير المنظورة، والوعي للتفريق بين الكسب المشروع وغير المشروع، ونستقرأ ذلك من خلال ما ورد في القرآن الكريم، حيث جاء في الذكر الحكيم:

﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ سورة الزخرف/٣٢.

والقسمة والتفريق هو؛ التوزيع، كما جاء في (لسان العرب)، والتوزيع بالأساس ما يكفله الجعل التشريعي الإلهي المكافئ للجعل التكويني، ومنه الجانب الاقتصادي، حيث سبحانه وتعالى: (قَسَمَ أَرْزَاقَهُمْ، وَأَحْصَى آثَارَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ، وَعَدَدَ أَنْفُسِهِمْ، وَخَائِنَةَ أَعْيُنِهِمْ، وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ مِنَ الضَّمِيرِ، وَمُسْتَقَرَّهُمْ وَمُسْتَوْدَعَهُمْ مِنَ الأَرْحَامِ وَالظُّهُورِ، إِلَى أَنْ تَتَنَاهَى بِهِمُ الغَايَاتُ)[٥٥].

وبشكل عام؛ فإنّ للطاقة والاستيعاب والسلوك الاقتصادي، والجعل التكويني البدني والعقلي والنفسي، هو ما يوجه توزيع الأرزاق بالجعل التشريعي، ومما يدل على ذلك، قوله عليه السلام:

(وَقَدَّرَ الأَرْزَاقَ فَكَثَّرَهَا وَقَلَّلَهَا، وَقَسَّمَهَا عَلَى الضِّيقِ وَالسَّعَةِ فَعَدَلَ فِيهَا

لِيَبْتَلِيَ مَنْ أَرَادَ بِمَيْسُورِهَا وَمَعْسُورِهَا، وَلِيَخْتَبِرَ بِذلِكَ الشُّكْرَ وَالصَّبْرَ مِنْ غَنِيِّهَا وَفَقِيرِهَا. ثُمَّ قَرَنَ بِسَعَتِهَا عَقَابِيلَ فَاقَتِهَا، وَبِسَلامَتِهَا طَوَارِقَ آفَاتِهَا، وَبِفُرَجِ أَفْرَاحِهَا غُصَصَ أَتْرَاحِهَا)[٥٦].

لكن حينما تتدخل قوى تنتهج المنهج غير العادل وغير المتوازن، وتخترق بتحدياتها وتهديداتها كل الأنظمة التشريعية وتطبيقاتها، والدليل الميداني ومؤداه ونتائجه ومؤشراته؛ (فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلاَّ بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ)[٥٧]..

وردود الأفعال وعواقب خطورة وتهديدات وتحديات الحياة، هو عدم مساواة وتكافؤ وعدالة التوزيع بين الناس، وهو ما أقره الفكر الاقتصادي الحديث والمعاصر، وما نراه على مد التاريخ من صراعات وثورات متتالية، وظهور جمعيات ونقابات للمطالبة بالحقوق، فضلاً عن ما تم تثبيته في هيئة الأمم المتحدة من إقرار وثيقة حقوق الإنسان العالمية..[٥٨].

والتوزيع للأموال، مسؤولية كبيرة أمام كل الأطراف المعنية بالأمر والحقوق المترتبة عليه، ويسبقه المسؤولية أمام الخالق عز وجل، والامتثال لما شرّعه سبحانه وتعالى، لحماية التوازن الإنساني في اتجاهاته واستجاباته وحاجاته وإشباعاته وعواقب ذلك، وسلامة دوران الأموال ودوران النظم الاقتصادية وتنظيمها، وبهذا يقول عليه السلام:

(.. لَوْ كَانَ المَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا المَالُ مَالُ اللهِ! أَلا وَإِنَّ إِعْطَاءَ المَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللهِ، وَلَمْ يَضَعِ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَلا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ إِلاَّ حَرَمَهُ اللهُ شُكْرَهُمْ، وَكَانَ لِغَيْرِهِ وُدُّهُمْ. فَإِنْ زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْماً فَاحْتَاجَ إِلَى مَعُونَتِهِمْ فَشَرُّ خَلِيلٍ وَأَلأَمُ خَدِينٍ!)[٥٩].

وهنا يظهر عدالة التوزيع، ومدى أهمية العدالة والمساواة، ولاسيما

ما يتعلق بالمال العام، وما يتعلق بالمال الخاص أو المشترك، والمسؤولية في كيفية التوزيع، وفي كيفية الاستهلاك والادخار والاستثمار، وما يشمل قنواتها السليمة، والحقوق الشخصية والحقوق العامة والمشتركة، وما ينعكس على السلوك الاستهلاكي، ومستوى التبذير والإسراف..

واتجاهات ذلك يكون:

- وعقلانية السلوك المالي بكل اتجاهاتها؛ (إعْطَاءَ المَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ).
- وآثارها الدنيوية والأخروية على الشخصية، (وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الآخِرَةِ).
- ومؤثرات الأموال النفسية والاجتماعية، (وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللهِ).
- وسلوك الأموال بين الحلال والحرام، (وَلَمْ يَضَعِ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَلا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ إلاَّ حَرَمَهُ اللهُ شُكْرَهُمْ).
- وللأموال اتجاهاته في العلاقات الإنسانية؛ (وَكَانَ لِغَيْرِهِ وُدُّهُمْ. فَإِنْ زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْماً فَاحْتَاجَ إلى مَعُونَتِهِمْ فَشَرُّ خَلِيلٍ وَأَلأَمُ خَدِينٍ!).

ويظهر ركن داعم آخر للنعمة والتوزيع، هو بناء الثقافة الاقتصادية الإسلامية ونظم التوزيع من خلال قنوات التوزيع الرئيسة وسلامتها وانسيابيتها الإنسانية المستدامة، ومراتبها تتضح بشكل واضح ومتواصل بحلقات مكنوناته وأداءه، وهو ما يظهر مضمونه عند قوله عليه السلام:

(إنَّ للهِ فِي كُلِّ نِعْمَةٍ حَقًّا، فَمَنْ أَدَّاهُ زَادَهُ مِنْهَا، وَمَنْ قَصَّرَ فِيهِ خَاطَرَ بِزَوَالِ نِعْمَتِهِ)[٦٠].

وتأدية حق الإله العظيم، ما يتم تقديمه لخلقه مع الحفاظ على كرامة الإنسان، وتأدية الحق، يبني ما يكامل منظومة إعادة التوزيع والتوازن الاقتصادي والاتجاه نحو سلامة دوران الاقتصاد والرفاهية الاقتصادية - الاجتماعية وانتظام هندسة النعمة الإلهية..

وأساس النعمة الإلهية أن رحم الخالق عز وجل خلقه؛ (.. وَهْوَ المَنَّانُ بِفَوَائِدِ النِّعَمِ، وَعَوَائِدِ المَزِيدِ وَالقِسَمِ؛ عِيَالُهُ الخَلائِقُ، ضَمِنَ أَرْزَاقَهُمْ، وَقَدَّرَ أَقْوَاتَهُمْ، وَنَهَجَ سَبِيلَ الرَّاغِبِينَ إِلَيْهِ، وَالطَّالِبِينَ مَا لَدَيْهِ، وَلَيْسَ بِمَا سُئِلَ بِأَجْوَدَ مِنْهُ بِمَا لَمْ يُسْأَلْ)[٦١].

وتكمن انسيابية النعم في فوائدها، وما تمتد بها، وما يقابلها من؛ (ضَمِنَ)، (أَرْزَاقَهُمْ)، (وَقَدَّرَ)، (أَقْوَاتَهُمْ)، وما تحمله من عمومية وخصوصية من شأنها أن تسيِّر الحياة المتوازنة والمستمرة إلى حين..

وهنا مما يشمل النص المبارك على أمور متعددة منها ما يتعلق بالتوزيع الذي يبدأ من توزيع الخالق تعالى من (أَرْزَاقَهُمْ) و(أَقْوَاتَهُمْ) لمخلوقاته، ويبقى المخلوق مَنْ يحدد اتجاهاته في حماية الحقوق بين المخلوقات، وأداء الواجبات المترتبة عليه، ليحقق العدالة والمساواة والكفاية والتوازن والاتزان في مسيرة الأعمال والحياة ومستوى انتظامها..

رابعاً: الميراث الاستراتيجي المستدام في الاقتصاد.

والجعل التشريعي الإلهي، يضع المنهج الدقيق والواضح للحقوق والواجبات، المتلائم مع الجعل التكويني للإنسان من الذكر والأنثى، ولكل صفاتهم الأسرية، وامتداداتهم في القرابة، رحمة ونعمة، بكل ما تحمله من الجوانب الإنسانية والعدالة، والبناء الأخلاقي والتربوي، ومنه ما يتعلق بالتركة، ومنه قوله عزّ وجل:

﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ سورة النساء/١١ - ١٢.

بشكل عام؛ الميراث هو يتمثل فيما خلفه المفارق للحياة من الأموال المنقولة؛ كالنقود السائلة، والأوراق المالية شبه السائلة، والأموال غير المنقولة؛ كالأرض والمباني، وربما الأموال المنظورة، والأموال غير المنظورة؛ العلمية والمعرفية..

وللميراث تشريعاته الاقتصادية - الاجتماعية، والأخلاقية والإنسانية، وتعاقب دوران الأموال المتنوعة، وتعاقب وهندسة وإعادة الهندسة الاقتصادية - الاجتماعية، وإعادة التوازن الاقتصادي، وما يترتب عليه من الدخل والاستهلاك والاستثمار، وربما قليل من الميراث يحي أسرة، وربما يدفع باستثماره إلى توالد رؤوس أموال، بما فيها استثمار رؤوس الأموال العلمية والمعرفية...

وللميراث اتجاهات تتعلق بذات العائلة المعنية به، أو القرابة، أو إن لم يكن فالمؤسسات الخيرية والاجتماعية..

ويتسع مفهوم الوريث والشريك في المجالات المالية والمادية وغير المادية،

ليكون الأكثر شمولا واتساعا، سواء كان ذلك برضى أو بعدم رضى الشخص المعني بالأمر، كما ورد في قوله عليه السلام:

(لِكُلِّ امْرِئٍ فِي مَالِهِ شَرِيكَانِ: الوَارِثُ وَالحَوَادِثُ)[٦٢].

والأخطر والأخسر حينما لا يتوازن السلوك الاقتصادي والمالي لدى صاحب أو مالك المال، فينتهي به الأمر، فضلاً عن الحوادث وعدم التمتع بأمواله بشكل مشروع، أن يهلك ويُعاني المشاكل في ظل ماله، وكما قال أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام:

(إنَّ أَخْسَرَ النَّاسِ صَفْقَةً، وَأَخْيَبَهُمْ سَعْياً، رَجُلٌ أَخْلَقَ بَدَنَهُ فِي طَلَبِ مَالِه، وَلَمْ تُسَاعِدْهُ المَقَادِيرُ عَلى إرَادَتِه، فَخَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا بِحَسْرَتِه، وَقَدِمَ على الآخِرَةِ بِتَبِعَتِه)[٦٣].

وهنا مما يشمل الخسران؛ الخسران المنظور المتمثل بما ورث من أموال، والخسران غير المنظور بما يتمثل بهلاك الجهد والجسم والنفس، وانجر عليه بتبعته عند أفعال الوارث، المتمثلة بالأفعال المنحرفة وكل ما يضر الناس والبيئة..

وبين الإرادة والمقادير، الحتف في التدبير، بمنظور دنيوي - أخروي، وجريرة ما يُخلفه الإنسان بما تكشفه التشريعات الإسلامية..

(أَمَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَأْمُلُونَ بَعِيداً، وَيَبْنُونَ مَشِيداً، وَيَجْمَعُونَ كَثِيراً! كَيْفَ أَصْبَحَتْ بُيُوتُهُمْ قُبُوراً، وَمَا جَمَعُوا بُوراً؛ وَصَارَتْ أَمْوَالُهُمْ لِلْوَارِثِينَ، وَأَزْوَاجُهُمْ لِقَوْمٍ آخَرِينَ؛ لا فِي حَسَنَةٍ يَزِيدُونَ، وَلا مِنْ سَيِّئَةٍ يَسْتَعْتِبُونَ!)[٦٤].

ودروس الحياة والتجارب والاعتبار كثيرا، لكن المتعظ بها قليل، والاتزان السلوكي في كل الاتجاهات الحياتية مطلوبة لحماية كل شيء، وجعل مسيرته قويمة وبانسيابية مثمرة ومستدامة ونافعة على كل المستويات المعنية به، لتكون

العقلانية المتوازنة بين الأمل والجمع والبناء، وبمنظور استراتيجي متواصل وحقيقي، له نظرته وعواقبه الدنيوية - الأخروية، الواعية والمستوعبة للحلال واتباعه، والحرام واجتنابه، ليتحقق كل ما يتجه بالمصب الحسن من الأعمال المتنوعة، ومنها الأعمال الاقتصادية والمالية والتجارية..

وتستمر الاستراتيجيات في التشريعات الإسلامية لتمتد نتائجها الدنيوية إلى الحياة الأخروية بمنظور الجودة الشاملة المستمرة والمستدامة والمتماسكة واللامحدودة العطاء للمخلوقات والبيئة اللامحدودة، وهو ما يدعم الاتجاهات الأخلاقية في كل مجالات الحياة، ومنه ما يتعلق بعامل مهم في المجالات الاقتصادية والتجارية، وما يتعلق بها، وما يمتد منها، وما يتعلق بآثارها، وجانب منه ما يكشفه قوله عليه السلام:

(إنَّ المَرْءَ إذَا هَلَكَ قَالَ النَّاسُ: مَا تَرَكَ؟ وَقَالَت المَلائكَةُ: مَا قَدَّمَ؟ للهِ آبَاؤُكُمْ ! فَقَدِّمُوا بَعْضاً يَكُنْ لَكُمْ قَرْضاً، وَلا تُخْلِفُوا كُلاًّ فَيَكُونُ فَرْضاً عَلَيْكُمْ)[٦٥].

وما يفصح عنها، وما يدخل في التمييز بين؛ (مَا تَرَكَ؟)؛ من أموال منقولة وغير منقولة، (مَا قَدَّمَ؟)؛ من أعماله الدنيوية لآخرته، وهنا تنكشف ما أهمية الامتدادات الاستراتيجية واستدامتها، لكون الأنشطة والأعمال لا تقف ولا تتقادم آثارها عند الحدود الدنيوية، وهو ما يدعم الاستقامة والأخلاقيات، ومنها الأخلاقيات الاقتصادية ومنافعها..

وواحد مما يسهم في استقامة الاقتصاد، واستقامة الاقتصاد المعرفي، واستقامة توجه رأس المال المعرفي، هو ما يدخل ضمن الاستيعابات الثقافية والعقلانية لامتلاك الأموال، وكون الأموال وسيلة، وليست غاية وهدف، لذا الإفصاح عن صلاح واستقامة الأمور، المعبّر عنها عن طريق اللسان، كالكلمة الطيبة التي تجمع على الخير والمحبة والسلام واستتباب الأمن والأمان بين

الناس، وما يجمع من مشاركة فكرة وعلم ومعرفة، وتبادل الآراء والمحاورة للتقريب بين الناس، والإسهام في التنمية والتطوير.

(أَلا وَإِنَّ اللِّسَانَ الصَّالِحَ يَجْعَلُهُ اللهُ تَعَالَى لِلْمَرْءِ فِي النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنَ المَالِ يُورِثُهُ مَنْ لا يَحْمَدُهُ)[٦٦].

وبه يكون اللسان الآلة المعبِّرة عن ما يجول في العقول، وما يجري على حال الناس، وما يجمعهم، وحينما يكون التمييز بالأفضلية بين اللسان الذي يمثل مستوى (الفكر ورأس المال البشري أو المعرفي)، والمال الذي لا يقوى ثباته إلاّ بالعقول والموارد البشرية، وحينما يكون المال تركة للوارث، لا يمكن معرفة السلوك المالي المسيّر من الوارث بالتوزيع بين الاستهلاك والادخار والاستثمار، وهو ما يهدد مستقبل رأس المال الموروث..

وهكذا يتبين في الختام ومن خلال محدودية محاور البحث، ما أهمية هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد والفكر الاقتصادي، لحماية مستقبل البلاد والعباد من كل ما يُحيق بهم من تحديات وتهديدات ومخاطر الفقر والجهل والتبعية الإقليمية والعالمية..

وقد تم معالجة محاور موضوع البحث المقتضب من خلال بعض نصوص نهج البلاغة، وما دار ضمن مختلف المصادر والمراجع المتخصصة الحديثة، على الرغم مما أرى بأن الموضوع جديد في مضمار الاقتصاد، لكون موضوع هندسة وإعادة الهندسة تم معالجته في مجال العلوم الإدارية، ومن قبل تم خوضي به وإدخاله في مجال علم الاجتماع وأدبياته، من ضمن كتاب وبحوث..

وأتمنى أن أكون قد توصلت بذلك إلى ما هو جديد، وما ينفع الناس، فضلاً عن ما يضيف لهذه التخصصات العلمية من آفاق جديدة، وما سيلحقها إن شاء الله تعالى من دراسات في مضامير علمية أخرى.. ومن الله التوفيق..

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات والتوصيات

وتكاملاً مع ما تقدّم من محاور البحث، سيشمل هذا المبحث الآتي:

أولاً: الاستنتاجات.

ثانياً: المقترحات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات

وبعد كل ما تقدّم من خلال هذه الدراسة المحدودة، لابدّ من وضع بعض الاستنتاجات، ويمكن تحديدها بالآتي:

١- الاقتصاد أحد العوامل التي تقوم عليه حضارات وتندرس حضارات، لكونه الشريان النابض والموصِّل بمكوناته التنموية للحياة وأنشطته، وفي عالمنا المعاصر، توسّع آفاق الاقتصاد ليشمل المجال أو الفضاء المعلوماتي، ويمكن تسميته بالاقتصاد المعلوماتي، وشمل رأس المال المعرفي..

٢- ننأثر وتؤثر البيئة الاقتصادية على المستويات الإستراتيجية للمشروع وإستراتيجية الأعمال وإستراتيجية الوظائف، وما يترتب عليه من التكيّف الإستراتيجي Strategic Adaptation، وذلك لكون المشروع نظام مفتوح، يتأثر بالبيئة المحيطة، ولذا لابدّ أن يتعامل المشروع مع البيئة ومن خلالها لتحقيق الأهداف المرسومة..

٣- تظهر أهمية إعادة الهندسة Reengineering، مادام هناك للحياة والمشاريع دينامية وتحديث وتغييرات وتبدلات، وذلك من أجل مواكبة التطورات على المستوى المحلي والعالمي، والعمل على معالجاتها

إستراتيجياً، لتحقيق الكفاءة والتحسين المستمر، ورفع مستوى الجودة والابتكارات والإبداعات، والتوفيق بين البيئة الداخلية والخارجية، ومنه ما يحقق الوصول إلى الميِّزة التنافسية الإبداعية المتميزة..

٤- عدم مواكبة التطورات العالمية وحلول التقنيات المعقدة، يؤثر بالسلب على اتجاهات الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وما يمتد من خلاله إلى إرباك دورة الاقتصاد والمراحل الإنتاجية المتنوعة، وإرباك دورة حياة كل ما يجري داخل المنظومة الحضارية..

٥- يتطلب إعادة الهندسة؛ إعادة التفكير الأساسي والجوهري بطاقاتها المعلوماتية الجديدة، وإعادة التخطيط والصياغة والتصميم الجذري للعمليات المطلوبة، لهذف الوصول إلى التحسينات الفورية والمستمرة للجودة، وبمعايير الأداء العالي، بعد التحول لمرحلة التفكير المبني على متطلبات العمليات باتجاه تطبيقي مثمر..

٦- إعادة هندسة العمليات الاقتصادية ؛ هو منهج يستخدم لمواكبة التطورات الاقتصادية ونموها، من جهة، وما يحدث من التطورات والابتكارات في هذا الجانب النظري - التطبيقي، بالتفكير - التصميم الحديث والمستحدث لتحسين السياسات والأداء التخطيطي - التنفيذي، وبتفكير جديد، لتفعيل وزيادة الإنتاج بنظرة جوهرية لوظيفة وإستراتيجية هادفة..

٧- تسهم الإعادة في تغيير مستوى التكاليف الإجمالية، مما يجعله وسيلة شاملة لمواكبة التغيير، ووضع تصميم جديد وأداء عالٍ لوسائل الإنتاج وعملياتها المتنوعة، بالتوازن مع مواكبة التطور التكنولوجي، لتحقيق الجودة الشاملة المستدامة، ومنه استثمار قدرات أنظمة ومعالجات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، واستثمار مستجدات رؤوس

الأموال العلمية والمعرفية، وما يحتاج من تكامل البناء النفسي والاقتصادي والاجتماعي..

٨- للثقافة الاقتصادية والتجارية؛ الدور الكبير والفاعل في بناء الاستعدادات في استيعاب التنمية والتطوير، والتغيرات المحدودة والتغييرات الواسعة، ولاسيما ما يتعلق بهندسة وإعادة الهندسة في المجالات الاقتصادية والتجارية، وما يتعلق بأمور الفكر الاقتصادي وتنميته وتطويره، وما يتجه بالجوانب الوقائية والجوانب العلاجية..

٩- القيادة أسلوب تنفيذ الأعمال المخطط لها بوساطة الآخرين، وجانب منها ما يتعلق بهندسة الاقتصاد المخطط له على مستوى المشاريع والدولة، وما يتجمع عند منطقة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وجانب منه ما يتعلق بالسلوك الاقتصادي للشخص القيادي، وتطبيقاته التي تبدأ على صعيده الشخصي المستهدف لمستوى حماية الاقتصاد التنموي واستدامته في العطاء، وتسيير واستثمار المهارات القدرات والمواهب والإبداعات الداعمة للاقتصاد المعرفي..

١٠- يتم دعم هندسة وإعادة هندسة الاقتصاد من خلال الاستقطاب والاختيار للوظيفة أو الدور الوظيفي الأشخاص الكفوءة والمواهب المبدعة والمتميزة، وما يعكسه على الواقع الاقتصادي والجدوى الاقتصادية، وهو سمة من سمات استراتيجية إدارة الموارد البشرية..

١١- للثقافة الفقهية؛ الأهمية البالغة في استقامة أخلاقية العمل وانسيابية التجارة والصناعة، وذلك للابتعاد عن كل ما يمس بالحق والعدل والحلال، الداخل ضمن المعاملات التجارية وجودة الانتاج ومطابقاته مع المواصفات المطلوبة على المعايير العالمية، وما يحمله من وضع الحقوق المتكافئة في نصابها الحقيقي، وهو ما يحقق هندسة الحقوق،

ومنها الاقتصادية والمالية..

١٢- تكون استدامة الدول، باستدامة الاقتصاد وعمارة الأرض؛ وذلك بقويم الفكر والعلم والمعرفة وتطبيقاتها واستثماراتها المستمرة، وحماية الحقوق ومنها حق البناء والعمران الذي يقع على كاهل الشخوص القيادية..

١٣- أهمية النظرة الاستراتيجية لاستدامة الأنشطة الاقتصادية - الاجتماعية، بداعم سياسة الدولة وخططها الاستراتيجية بمنظوره الإسلامي الذي يمتد عِبر الأجيال وسلامة الحقوق، ويمتد آثاره الحقوقية ما بعد الدنيا، وهو داعم..

١٤- جانب استراتيجي من حماية الناس وحقوق الناس أين ما كانوا، هو عمارة الأرض، الداعم للأهداف المستدامة للحياة المادية وغير المادية والنفسية والبشرية والبيئية والفضاء والمستقبل، ومنه استقراء المستقبل وعواقبها الشاملة والبنيوية..

١٥- لا يمكن لاستقامة مسيرة الحياة وانسيابيتها دون الدعم لثوابت السلوكيات الأخلاقية، والمتمثلة منها بالصدق والسلام والأمانة والطاعة..

١٦- التشريعات الإسلامية تبنى على أساس منظور دنيوي هدفه أخروي، يُخالف الأعراف والتشريعات الوضعية الدنيوية على الساحة العالمية، وهو ما يؤثر على البناء الفكري ونتائجه المتنوعة، وفي مقدمتها التوجه والسلوك الاقتصادي وجني الأموال..

١٧- ما يتضمنه مفهوم وسائل أو عوامل الإنتاج بالمنظور الإسلامي، منه الفضاء الخارجي وما يحمله من خيرات طبيعية ومصنعة، وإن تم

مراعاتها وحمايتها واستثمرت، سيتحقق العمق الفاعل في سلامة الإنسان والمخلوقات والبيئة، فضلاً عن المكاسب المتنوعة، ومنها الجانب الاقتصادي..

١٨- النظرة الإسلامية للملكية وتوزيع عناصر الإنتاج بشكل متوازن، هو ما كفلته الشريعة بين الدولة والمجتمع والجماعة والأفراد، وما يحدده الفقه الإسلامي، وما يتضمنه من حماية مصالح الدولة الإسلامية والناس أولاً..

١٩- للميراث تشريعاته الإسلامية الاقتصادية - الاجتماعية، والأخلاقية والإنسانية، وتعاقب دوران الأموال المتنوعة، وتعاقب وهندسة وإعادة الهندسة الاقتصادية - الاجتماعية، وإعادة التوازن الاقتصادي، وما يترتب عليه من الدخل والاستهلاك والاستثمار، وربما قليل من الميراث يحي أسرة، وربما يدفع باستثماره إلى توالد رؤوس أموال، بما فيها استثمار رؤوس الأموال العلمية والمعرفية...

ثانياً: المقترحات والتوصيات.

ومن خلال ما تقدّم من محاور البحث، وما تم استنتاجه فيما تقدّم، يمكن تحديد من بين أهم المقترحات والتوصيات الآتي:

١- لابدّ من الاستفادة من التشريع الإسلامي بعد استيعاب ما يمكن استيعابه بشكل دوري وبعلمية، بالتزامن مع استيعاب ما يجول على المستوى العالمي من تطورات مستمرة، واستيعاب المفاهيم وحراكها..

٢- الاتجاه نحو إسلامية الفهم المعاصر من خلال الحراك المفاهيمي، لجعل الثوابت الإسلامية المرشد في التوجه نحو التطور والاستفادة من منهج هندسة وإعادة هندسة الحياة، ومنه ما يتعلق بإعادة هندسة الاقتصاد

باستيعاب إسلامي متنور..

٣- التوجه بخصوصية أخلاقيات العمل الإسلامي في كل مناحي الحياة، ومنه ما يتعلق بأخلاقيات العمل، والاستفادة من توجهاتها على أرض الواقع، وما يحقق ثقافة التطبيق الأخلاقي، الذي يبدأ من المؤسسات التربوية والتعليمية، ويواصله مرونة القيادي المحبب لتطبيق ذلك في ساحات العمل الحكومي وغير الحكومي..

٤- وضع خطط بتوجهات عقلانية على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية، لبناء الثقافة الفقهية، الشاملة والمتخصصة، وذلك يتم بالتعاون بين المرجعية الدينية وكافة المؤسسات الحكومية والمدنية وحتى تشمل البائع البسيط في الأسواق..

٥- الاهتمام بهندسة الفكر، وإعادة الهندسة المستمرة والمواكبة لكل تطور محلي وإقليمي وعالمي، واتباع منهج السبق الوقائي البعيد عن الاستفزازية والتوجيه الصارم والشدة..

٦- بناء بيئة اجتماعية - اقتصادية من خلال الفهم الميداني والتطبيقي لمجريات الحياة وامتداداتها الأخروية بشكل مستوعب ومفيد للتقييم والتقويم السلوكي المتبادل بودية بين مختلف الطبقات الاجتماعية..

٧- الاستفادة من المبدأ الإسلامي الإنساني العظيم؛ (أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ)، في كل مناحي الحياة في بلادنا الحبيب، وتطبيقه بشكل ميداني يحقق دقة وعمق هندسة وإعادة هندسة الحياة، ومنه ما يتعلق بالاقتصاد والمال والأنشطة التجارية والصناعية وجودتها..

وهو بذاته يحتاج إلى دراسات مستفيضة وعميقة لبناء مثل هكذا ثقافة

شاملة ومستدامة ومستمرة ومثمرة ومتميزة، وامتداد الدراسات والتطبيقات تثبت ذلك، إذا ما تم التخطيط والتنفيذها بشكل دقيق ومستمر، وتقييمها وتقويمها بشكل حياتي مستمر..

ولا يوقف الجهود، النجاح الجزئي فيه، والإصرار على تحسين تطبيقه في كل مجالات الحياة، يحقق استدامة الحياة الذكية المتميزة التي تعرف بثقافتها الجمعية والمجتمعية؛ كيفية؛ (لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْضٍ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ)، الشاملة بلا تمييز، والتي تبدأ من الفرد والأسرة والمدرسة والمؤسسة حتى تصل للدولة، لتكون ثقافة البناء وهندسة السلوك الحياتي..

٨- الاستفادة من مبدأ نظام الحوافز الإسلامي الإنساني العظيم؛ (ازْجُرِ المُسِيءَ بِثَوَابِ المُحْسِنِ)[٦٧]، وذلك في كل مناحي الحياة، ولاسيما الحياة الاقتصادية منها، بدون محاباة وبدون تمييز، وبعدالة، وهو مما يحقق، إعادة هندسة السلوك الإنساني واستقامة الأداء وتميزه، ويحقق التقييم والتقويم الذاتي..

٩- الاستفادة من المبدأ الإسلامي الإنساني الاقتصادي العظيم؛ (مَنِ اتَجَرَ بِغَيْرِ فِقْهٍ فَقَدِ ارْتَطَمَ فِي الرِّبَا)[٦٨]، وهو حماية للحقوق كافة بلا استثناء، واستدامة للسلوك الاقتصادي، وثقافة إعادة هندسة الذات والسلوك الاقتصادي - الحقوقي..

١٠- الاستفادة أخيراً وليس آخراً، من المبدأ الإسلامي الإنساني العظيم، (مَا عَالَ مَنِ اقْتَصَدَ)[٦٩]، ومنه حماية كرامة الإنسان، وكرامة أسرته، وبالإجمال كرامة الناس، الذي يختلف بسياق تطبيقاته عن البخل والتقتير والتقصير في حق الذات الفردية والأسرية والمجتمعية..

وهذا ما يسع محدودية البحث، وأتمنى من الخالق عزّ وجل أن ينفع

الناس، ويضيف على الساحة العلمية والمعرفية، الشيء الجديد والنافع، ويكون في موازين أعمالي وشفيع لي في الدنيا والآخرة، إنه نعم المولى ونعم المجيب، آمين، والحمد لله رب العالمين..

هوامش البحث

(١) ينظر: د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق / ص٩ - ٢٤.

(٢) ينظر مثلاً: د. أنور نعيم قصيرة / الاقتصاد السياسي / ط٣ / مطبعة الوطن / بيروت - لبنان / ص٩ وما بعدها.

(٣) ينظر مثلاً: د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم النفس الاقتصادي بين نهج البلاغة والفكر المعاصر / شارك في المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعتبة العلوية الشريفة بتاريخ ١٠/٣٠ - ٢٠١٣/١١/١.

(٤) راجع مثلاً: د. هاشم حسين ناصر المحنك / إستراتيجية التعليم المستمر في التفكير الإبداعي والأداء العالي لخدمة المجتمع / شارك بالمؤتمر العلمي الذي أقامته جامعة البصرة / التعليم المستمر، بتاريخ ٢٩ / ٤ / ٢٠١٣.

- د. إبراهيم بن عبد الله الرحبي/ اقتصاد المعرفة: البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة؛ سلطنة عمان أنموذجاً / ترجمة حسن المطروشي / دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع / دمشق - سوريا / ط١ / ٢٠١٢.

(٥) ينظر: د. هاشم حسين ناصر المحنك / هندسة وإعادة هندسة المجتمع بين نهج البلاغة والفكر المعاصر / شارك في المؤتمر العلمي لمهرجان الغدير العالمي الأول الذي أقامته الأمانة العامة للعتبة العلوية المقدسة، بتاريخ ٥- ٩ / ١١ / ٢٠١٢م.

(٦) ينظر مثلاً: د. إبراهيم بن عبد الله الرحبي / المصدر نفسه..

(٧) نهج البلاغة / ص ٤٩٥.

(٨) د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / المصدر نفسه / ص ١٦.

(٩) نهج البلاغة / ص ٤٩٠.

(١٠) المرجع نفسه / ص ٤٩٤.

(١١) ابن منظور / لسان العرب / ضمن كلمة (قصد).

(١٢) نهج البلاغة / ص ٥٥٥.

(١٣) المرجع نفسه / ص ٤١٣.
(١٤) المرجع نفسه / ص ٣٩٢ - ٣٩٣.
(١٥) المرجع نفسه / ص ٢١٩.
(١٦) المرجع نفسه / ص ٣٤٣.
(١٧) المرجع نفسه / ص ٥٣٣.
(١٨) المرجع نفسه / ص ١٩٨.
(١٩) المرجع نفسه / ص ٥٥٣- ٥٥٤.
(٢٠) المرجع نفسه / ص ٤٦٩.
(٢١) المرجع نفسه / ص ٣٨٠- ٣٨١.
(٢٢) نهج البلاغة / ص ٤٣٦.
(٢٣) راجع مثلاً: د. عبد المنعم الحفني / موسوعة علم النفس والتحليل النفسي/إنكليزي - عربي/ ج٢/ دار العودة / بيروت - لبنان /١٩٧٨/ص١٢٩.
(٢٤) نهج البلاغة / ص١٩٠.
(٢٥) المرجع نفسه / ص٥٤٣.
(٢٦) المرجع نفسه / ص٤٩١.
(٢٧) المرجع نفسه / ص٥٥٢.
(٢٨) المرجع نفسه / ص٣٢٥.
(٢٩) المرجع نفسه / ص٤٣١.
(٣٠) المرجع نفسه / ص٤٣٤.
(٣١) المرجع نفسه / ص٤٣٥.
(٣٢) المرجع نفسه / ص٤٣٦.
(٣٣) راجع على سبيل المثال: دينكن ميشيل / معجم علم الاجتماع / ترجمة د. إحسان محمد الحسن / دار الحرية للطباعة / بغداد - العراق / ١٩٨٠.
- د. سعيد عبود السامرائي / القاموس الاقتصادي الحديث / ط١ / مطبعة المعارف / بغداد - العراق / ١٩٧٩- ١٩٨٠.
- Salvatore، Dominick، " International Economics " Macmillan Publishing Com.، New York، 1983.
(٣٤) نهج البلاغة / ص ٤٢٨- ٤٣٩.
(٣٥) المرجع نفسه / ص ٤٣٨.
(٣٦) راجع على سبيل المثال:

- Dess، Gregory G. & Others / Strategic Management ; creating competitive advantages / 3ed edition / McGraw-Hill Higher Education / Now York / Americas / 2007.
- Viardot، Eric / Successful Marketing Strategy For High - Tech Firm / 3ed Ed.، Artech House Boston - London، 2004.

(٣٧) نهج البلاغة / ص٤٣٦.

(٣٨) المرجع نفسه / ص٥١٢.

(٣٩) المرجع نفسه / ص٣١٧.

(٤٠) المرجع نفسه / ص٣٨٢- ٣٨٣.

(٤١) المرجع نفسه / ص٣٨٢.

(٤٢) المرجع نفسه / ص٣٦٦.

(٤٣) راجع على سبيل المثال: نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين / معجم العلوم الاجتماعية / مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب / مصر /١٩٧٥/ ص٥٦٧- ٥٦٨.

- حسن النجفي / القاموس الاقتصادي / مديرية مطبعة الإدارة المحلية / بغداد - العراق /١٩٧٧/ ص٧٢.

- هاشم حسين ناصر المحنك / موسوعة العلوم الإدارية والإجتماعية والأعمال التجارية / مكتبة لبنان ناشرون / بيروت - لبنان.

(٤٤) نهج البلاغة / ص ١٤٤.

(٤٥) المرجع نفسه / ص ٥٠٤.

(٤٦) نهج البلاغة / ص ١٩٩.

(٤٧) المرجع نفسه / ص ١٩٩.

(٤٨) راجع مثلاً: د. أنور نعيم قصيرة / المرجع نفسه / ص ٤٤- ٥٥.

- حسن النجفي / القاموس الاقتصادي / مديرية مطبعة الإدارة المحلية / بغداد - العراق / ١٩٧٧.

- هـ. جوهانسون، أ. ب. روبرتسون / معجم مصطلحات الإدارة / ترجمة: ن. غطاس / مكتبة لبنان / بيروت - لبنان.

- د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / مصدر سابق..

(٤٩) هناك للباحث دراسة خاصة لهذا الموضوع في طور التأليف إن شاء الله..

(٥٠) نهج البلاغة / ص ٣٣٣.

(٥١) المرجع نفسه / ص ٣٣٣.

(٥٢) مثلاً راجع: د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف / العراق / وبالخصوص ص ٢٤٨ وما بعدها.

- د. خضير عباس المهر/ دراسة موجزة في نظريات التوزيع / ط٢ / جامعة بغداد / بغداد - العراق / ١٩٧٥ / ص١٣
- د. كلاوديو نابوليوني / الفكر الاقتصادي في القرن العشرين / تعريب نعمان كنعاني / دار الثورة للصحافة والنشر / ١٩٧٩.
- بيتشام ووليامز / اقتصاديات التنظيم الصناعي / ترجمة نازي سليم / مطبعة مخيمر.
- د. باسل البستاني / الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد - العراق / ١٩٨٦.

(٥٣) راجع على سبيل المثال:

- هاشم حسين ناصر المحنك / الإدارة والأسلوب القيادي في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف - العراق..
- هاشم حسين ناصر المحنك / نظام تصميم العمل وتقويم الأداء؛ ودوره في المشاريع الإنتاجية / مطبعة القضاء / النجف الأشرف - العراق / ط١ / ١٩٨٧.

(٥٤) راجع على سبيل المثال، فيما يخص المحفزات ونظرياتها التي تسهم في زيادة الإنتاج والاتجاه نحو المشريع والأنشطة المثمرة:

- د. إبراهيم الغمري / الإدارة؛ دراسة نظرية وتطبيقية / مطبعة الرشاد / الإسكندرية / ص ١١٢ وما بعدها.
- د. منصور أحمد منصور / قراءات في تنمية الموارد البشرية / دار غريب للطباعة والنشر / القاهرة / ١٩٧٦ / ص ٤٧ وما بعدها.

- Flippo، Edwin B. " Personnel Management " 5th، McGrow - Hill، Inc. Tokyo، Japan، 1982، P: 343.
- Hampton، David R.، " Contemporary Management " 2ed، McGrow - Hill، Inc. Tokyo، Japan، 1981، P: 43.
- Sartain، Aaron Q. & Baker، Alton W.، The Supervisor And Job، 3ed، McGraw - Hill، Inc.، Tokyo، Japan، 1978، P: 100.

(٥٥) نهج البلاغة / ص ١٢٣.

(٥٦) المرجع نفسه / ص ١٣٤.

(٥٧) المرجع نفسه / ص ٥٣٣.

(٥٨) ينظر: عبد الله لحود، جوزف مغيرل / حقوق الإنسان؛ الشخصية والسياسية / منشورات عويدات / بيروت - لبنان / ط٢ / ١٩٨٥.

- نخبة من الاساتذة المصريين والعرب المتخصصين / معجم العلوم الاجتماعية / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة - مصر / ١٩٧٥.

- د. محمد حسن دخيل / إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة؛ دراسة مقارنة / منشورات الحلبي الحقوقية / ط١ / ٢٠٠٩ / ص ٣٢٦ - ٣٢٨.

(٥٩) نهج البلاغة / ص ١٨٣.

(٦٠) المرجع نفسه / ص ٥١١.

(٦١) المرجع نفسه / ص ١٢٤.

(٦٢) المرجع نفسه / ص ٥٣٤.

(٦٣) المرجع نفسه / ص ٥٥٢.

(٦٤) المرجع نفسه / ص ١٩٠.

(٦٥) المرجع نفسه / ص ٣٢٠- ٣٢١.

(٦٦) المرجع نفسه / ص ١٧٧.

(٦٧) نهج البلاغة / ص ٥٠١.

(٦٨) نهج البلاغة / ص ٥٥٥.

(٦٩) المرجع نفسه / ص ٤٩٤.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

- القرآن الكريم.

- الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام/ نهج البلاغة / ضبط نصّه صبحي الصالح / ط١/ دار الكتاب اللبناني / بيروت / لبنان / ١٩٦٧.

١ - د. إبراهيم بن عبد الله الرحبي / اقتصاد المعرفة: البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة؛ سلطنة عمان أنموذجاً / ترجمة حسن المطروشي / دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع / دمشق - سوريا / ط١ / ٢٠١٢.

٢- د. إبراهيم الغمري / الإدارة؛ دراسة نظرية وتطبيقية / مطبعة الرشاد / الإسكندرية.

٣- د. أنور نعيم قصيرة / الاقتصاد السياسي / ط٣ / مطبعة الوطن / بيروت - لبنان.

٤- د. باسل البستاني / الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد - العراق / ١٩٨٦.

٥- بيتشام ووليامز / اقتصاديات التنظيم الصناعي / ترجمة نازي سليم / مطبعة مخيمر.

٦- حسن النجفي / القاموس الاقتصادي / مديرية مطبعة الإدارة المحلية / بغداد - العراق / ١٩٧٧.

٧- د. خضير عباس المهر/ دراسة موجزة في نظريات التوزيع / ط٢ / جامعة بغداد / بغداد - العراق / ١٩٧٥.

٨- دينكن ميشيل / معجم علم الاجتماع / ترجمة د. إحسان محمد الحسن / دار الحرية للطباعة / بغداد - العراق / ١٩٨٠.

٩- د. سعيد عبود السامرائي / القاموس الاقتصادي الحديث / ط١ / مطبعة المعارف / بغداد - العراق / ١٩٧٩- ١٩٨٠.

١٠- د. كلاوديو نابوليوني / الفكر الاقتصادي في القرن العشرين / تعريب نعمان كنعاني / دار الثورة للصحافة والنشر / ١٩٧٩.

١١- د. محمد حسن دخيل / إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة؛ دراسة مقارنة / منشورات الحلبي الحقوقية / ط١ / ٢٠٠٩.

١٢- د. منصور أحمد منصور / قراءات في تنمية الموارد البشرية / دار غريب للطباعة والنشر / القاهرة / ١٩٧٦.

١٣- عبد الله لحود، جوزف مغيرل / حقوق الإنسان؛ الشخصية والسياسية / منشورات عويدات / بيروت - لبنان / ط٢ / ١٩٨٥.

١٤- د. عبد المنعم الحفني / موسوعة علم النفس والتحليل النفسي / إنكليزي - عربي / ج ٢ / دار العودة / بيروت - لبنان / ١٩٧٨.

١٥- نخبة من الاساتذة المصريين والعرب المتخصصين / معجم العلوم الاجتماعية / الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة - مصر / ١٩٧٥.

١٦- د. هاشم حسين ناصر المحنك / الإدارة والأسلوب القيادي في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر / النجف الأشرف - العراق.

١٧- د. هاشم حسين ناصر المحنك / إستراتيجية التعليم المستمر في التفكير الإبداعي والأداء العالي لخدمة المجتمع / شارك بالمؤتمر العلمي الذي أقامته جامعة البصرة / التعليم المستمر، بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩.

١٨- د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم الاقتصاد في نهج البلاغة / دار أنباء للطباعة والنشر/النجف الأشرف/العراق.

١٩- د. هاشم حسين ناصر المحنك / علم النفس الاقتصادي بين نهج البلاغة والفكر المعاصر / شارك في المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعتبة العلوية الشريفة بتاريخ ١٠/٣٠ - ٢٠١٣/١١/١.

٢٠- د.هاشم حسين ناصر المحنك / موسوعة العلوم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والأعمال التجارية / مكتبة لبنان ناشرون / بيروت - لبنان / ٢٠٠٧.

٢١- هاشم حسين ناصر المحنك / نظام تصميم العمل وتقويم الأداء؛ ودوره في المشاريع الإنتاجية / مطبعة القضاء / النجف الأشرف - العراق / ط١ / ١٩٨٧.

٢٢- د. هاشم حسين ناصر المحنك / هندسة وإعادة هندسة المجتمع بين نهج البلاغة والفكر المعاصر / شارك في المؤتمر العلمي لمهرجان الغدير العالمي الأول الذي أقامته الأمانة العامة للعتبة العلوية المقدسة، بتاريخ ٥- ٩ / ١١ / ٢٠١٢م.

٢٣- هـ. جوهانسون، أ. ب. روبرتسون / معجم مصطلحات الإدارة / ترجمة: ن. غطاس / مكتبة لبنان / بيروت - لبنان.

المصادر والمراجع الأجنبية:

24- Dess، Gregory G. & Others / Strategic Management ; creating competitive advantages / 3ed edition / McGraw-Hill Higher Education / Now York / Americas / 2007.

25- Flippo، Edwin B. " Personnel Management " 5th، McGrow - Hill، Inc. Tokyo، Japan، 1982.

26- Hampton، David R.، " Contemporary Management " 2ed، McGrow - Hill، Inc. Tokyo، Japan، 1981.

27- Salvatore، Dominick، " International Economics " Macmillan Publishing Com.، New York، 1983.

28- Sartain، Aaron Q. & Baker، Alton W.، The Supervisor And Job، 3ed، McGraw - Hill، Inc.، Tokyo، Japan، 1978.

29- Viardot، Eric / Successful Marketing Strategy For High - Tech Firm / 3ed Ed.، Artech House Boston - London، 2004.